

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

الإجراءات 5 و 20 و 21 من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية

كما هو منصوص عليه في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أو "مجموعة الخمسة"، من أجل تنفيذ الإجراءات رقم 5، وهو "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة"، ومن أجل تقديم تقارير وطنية بشأن تعهداتنا فيما يتعلق بالإجراء رقم 5 وتعهداتنا الأخرى متشياً مع الإجراءات 20 و 21. وينص الإجراء 21 على ما يلي: "كإجراء لبناء الثقة، تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية جميعها على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل نموذج موحد للتقارير، وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين كل تقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن الوطني". ويشمل الإطار الذي نستخدمه لأغراض تقاريرنا الوطنية فئات مشتركة من المواضيع التي يُبلّغ في إطارها عن المعلومات ذات الصلة، وهو يتناول جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونشجع جميع الدول الأطراف على أن تقدم تقارير مماثلة، بما يتسق والإجراء 20.

وبعد أن قدمنا تقريرنا الأولي إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2014، وقدمنا معلومات مستكملة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015، نقدم الآن معلومات مستكملة، بما في ذلك عن الإجراءات المتخذة خلال السنوات الست الماضية، للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار.



الفرع الأول: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح

1' سياسات ومبادئ الأمن النووي والأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية

السياسة النووية

- تتمثل سياسة الولايات المتحدة في العمل على تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع التزاماتنا بمعاهدة عدم الانتشار. وفي مواجهة بيئة أمنية دولية متوترة وملينة بالتحديات، فمن الأكثر إلحاحا أن تتبع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية نهجا حثيثا وعمليا واستباقيا وتقدما في نزع السلاح النووي، بالبناء على الاتفاقات والأنشطة التعاونية التي يتم التفاوض بشأنها، من أجل الحد من خطر أي استخدام للأسلحة النووية.
- تنص التوجيهات الاستراتيجية المؤقتة للأمن القومي للرئيس بايدن على أن الولايات المتحدة ستتصدى للتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وستتخذ خطوات للحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا للأمن القومي، مع ضمان بقاء سلامة وأمن وفعالية قدرتنا الاستراتيجية على الردع وأن تظل التزاماتنا تجاه حلفائنا بالردع الموسع قوية وذات مصداقية. ويتضمن الاستعراض الجاري لاستراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة استعراضا للوضع النووي يسترشد بهذا التوجه.
- ستعين الولايات المتحدة مجالات محددة يمكن أن تتخذ فيها خطوات للحد من دور الأسلحة النووية مع ضمان بقاء فعالية وموثوقية قدرة الولايات المتحدة على الردع والردع الموسع.
- تتوقع الولايات المتحدة إصدار هذا الاستعراض في أواخر كانون الثاني/يناير 2022.
- دون الحكم مسبقا على نتائج تقرير استعراض الوضع النووي، تظل الجوانب التالية عناصر طويلة الأمد في سياسة الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية:
 - ◀ تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيتها للأمن القومي.
 - ◀ تسعى الولايات المتحدة إلى خفض مخزونات الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بطريقة تعزز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي.
 - ◀ يظل الدور الأساسي للأسلحة النووية للولايات المتحدة هو ردع الهجوم النووي على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.
 - ◀ سبق أن قالت الولايات المتحدة إنها لن تنتظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.
 - ◀ أكدت الولايات المتحدة أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً.
 - ◀ من مصلحة العالم أن يمتد إلى الأبد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية الذي دام أكثر من 75 عاما.

- ◀ تتمثل سياسة الولايات المتحدة في الحفاظ على قوة رادعة موثوق بها للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها بأقل عدد ممكن من الأسلحة النووية، بما يتفق مع متطلباتنا الأمنية الحالية والمستقبلية.
- ◀ بدء العمليات النووية وتنفيذها يخضعان لأحكام قانون النزاعات المسلحة والقانون الموحد للعدالة العسكرية للولايات المتحدة.
- ◀ تأكيداً للفوائد الأمنية المترتبة على الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار والامتنال الكامل لها، أصدرت الولايات المتحدة "ضمانات أمنية سلبية" بإعلانها أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار وتمتثل لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي.
- ◀ أوضحت الولايات المتحدة أيضاً استعدادها لتقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من خلال دعم البروتوكولات ذات الصلة بالمعاهدات الخمس الحالية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وضع القوة النووية ووضع التأهب

- عقب توقيع معاهدة عدم الانتشار، ومن خلال تنفيذ اتفاقات فعالة لتحديد الأسلحة، خفضت الولايات المتحدة ترسانتها النووية من الذروة التي بلغت في عام 1967 بوجود 31 255 من الرؤوس الحربية في عام 1967 إلى 3 750 من الرؤوس الحربية في نهاية السنة المالية 2020، أي بتخفيض يزيد على ثمانية أضعاف. ونحن نواصل تقليص إمكانية الإطلاق العارض من خلال الحفاظ على سلامة وأمن واستخدام الضوابط على الترسانة الأمريكية، مع اتخاذ خطوات لإتاحة أقصى ما يمكن من الوقت لاتخاذ القرار من جانب الرئيس في حالة حدوث أزمة.
- لا تزال الإجراءات والممارسات التي تؤثر على وضع القوات النووية الأمريكية تشمل ما يلي:
 - ◀ تهيئة جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المنشورة بحيث تحمل كل قذيفة رأساً حربياً نووياً واحداً فقط (وهي عملية تعرف باسم "إزالة تركيب رؤوس متعددة (فردية التوجيه) في ناقلة عائدة" (de-MIRVing)) ومن خلال هذه العملية أزلنا من كل قذيفة جميع مركبات إعادة الدخول القابلة لتوجيهها بشكل مستقل نحو هدف معين، باستثناء مركبة واحدة). ويؤدي تخفيض تركيز الرؤوس الحربية المنشورة إلى زيادة الاستقرار عن طريق خفض الحوافز الممكنة للآخرين لشن ضربة نووية أولى؛
 - ◀ مواصلة ممارسة الطويلة الأمد المتمثلة في "التوجيه نحو المحيطات المفتوحة" لجميع القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، بحيث تهبط حمولة القذيفة في المحيط المفتوح في حالة الإطلاق العارض الذي يعد وقوعه بعيد الاحتمال؛
 - ◀ مواصلة ممارسة إبقاء جميع القاذفات ذات القدرة على حمل قنابل نووية والطائرات ذات القدرة المزدوجة خارج حالة التأهب اليومية في وقت السلم؛
 - ◀ اتخاذ خطوات لزيادة وقت اتخاذ القرار المتاح للرئيس في حالة حدوث أزمة؛

- ◀ اتخاذ قرار، بالاشتراك مع منظمة حلف شمال الأطلسي، بعدم نشر منظومات أرضية للصواريخ تكون مسلحة نووياً داخل أوروبا؛
- ◀ لن يزيد برنامج تحديث الولايات المتحدة المزمع من عدد القذائف التسيارية العابرة للقارات؛
- ◀ عدم وجود برنامج لتطوير قذائف انسيابية أو طوربيدات تعمل بالطاقة النووية مسلحة نووياً؛
- ◀ عدم وجود برنامج أو نية لنشر رؤوس حربية نووية على المركبات الانزلاقية الأسرع من الصوت أو القذائف الانسيابية الأسرع من الصوت.

ضمان الأسلحة النووية

- الضمان النووي هو ضمان الأمن والأمان والموثوقية عند تفعيل السلاح النووي عمدا وضمان عدم وقوع أي حوادث أو أنشطة أو تفجيرات غير مأذون بها.
- تواصل الولايات المتحدة اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير لضمان بقاء الأسلحة النووية في أمن وأمان وتحت التحكم الإيجابي في جميع الأوقات - ولا يزال ذلك يشكل أولوية وطنية قصوى.
- تقوم الولايات المتحدة بتطوير تكنولوجيات الضمان من أجل تقليل احتمال الاستخدام غير المأذون به لسلاح نووي مع الحفاظ في الوقت نفسه على أعلى مستويات الأمان المستمر.
- تقوم برامج الضمان لدى الولايات المتحدة بإنشاء وتطوير تقنيات متقدمة للأمان والأمن والتحكم في الاستخدام أو الحرمان من الوصول، والارتقاء بهذه التقنيات إلى مرحلة النضج، من أجل تقليل احتمال حدوث انفجار نووي عارض، عند التعرض لبيئة غير طبيعية. وفي الحالة المستبعدة المتمثلة في حدوث فشل في النظام الأمني والتمكن من الوصول بشكل غير مأذون به، فإن هذه التكنولوجيات تقلل من خطر نتائج السلاح النووي غير المأذون به إلى أدنى مستوى ممكن.
- تستخدم الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من برامج وخصائص تحقيق الأمان والتحكم في الاستخدام التي تمنع التفجير النووي العارض والاستخدام غير المأذون به للأسلحة النووية مع نشر تقنيات جديدة تستمر في تعزيز أمان وأمن المخزون عموماً:
- تضمن برامج تمديد العمر وبرامج التعديلات الرئيسية أن وفاء جميع الأسلحة الموجودة في مخزون الولايات المتحدة بمعايير السلامة والأمن المحدثة. فعلى سبيل المثال، سيجري عن طريق برنامج التعديلات W87-1 استبدال الرأس الحربي القديم W78 باستخدام تعديل للتصميم W87-0 القديم القائم من أجل تحسين الأمان والأمن.
- في إطار مراقبة مخزون الولايات المتحدة، تحدد الولايات المتحدة عيوب التصنيع والتصميم التي يمكن أن تؤثر على الأمان أو الأمن أو الأداء أو الموثوقية وتجري تقييم المخاطر على أمان المخزون وأمنه وأدائه. وعندما يتم تحديد حالات شاذة في بيانات المراقبة، يجري تحليل علمي وهندسي لتحديد ما إذا كانت الملاحظات خطيرة بما يكفي لفتح تحقيق لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالأسلحة أو المكونات. وتغلق التحقيقات بمجرد تقييم الآثار على أداء النظام أو أمانه، ويجري تحديد إجراءات المتابعة، إذا لزم الأمر.

- تستخدم المواد المتفجرة غير الحساسة بدرجة قصوى للانفجار في غالبية الأسلحة في الولايات المتحدة. وهذه المواد أقل حساسية للصدمات أو للحرارة ولديها مقاومة عالية للانفجار العارض بحيث يكون احتمال حدوث حادث عارض ضئيلاً. وتُستكشف الولايات المتحدة تقنيات المواد من أجل تسريع توسيع نطاق توليف وتركيب وتأهيل المواد المتفجرة غير الحساسة بدرجة قصوى للانفجار المرشحة لاستخدامها، من أجل الحد من الاعتماد على المتفجرات التقليدية في تصميمات النظم المستقبلية.
- تستخدم برامج تصميم الأسلحة وتحليلها وتكاملها وتصنيعها مجموعة متنوعة من أنظمة الأمان والتحكم في الاستخدام لمنع التفجير النووي العارض والاستخدام غير المأذون به للأسلحة النووية لضمان أمان المخزون وأمنه.
- يتم تقييم مخزون الولايات المتحدة سنوياً لضمان أن تكون الأجهزة والمكونات ذات الصلة بالأمان والتحكم في الاستخدام مستوفية للمتطلبات وأن يكون أداؤها فعالاً. ويتم التعامل مع متطلبات الضمان خلال جميع مراحل دورة حياة الأسلحة النووية في الولايات المتحدة.
- تماشياً مع التزامات الولايات المتحدة الطويلة الأمد بالشفافية، فإن الخطة السنوية لإدارة المخزونات والإشراف عليها والوثيقة المصاحبة لها، وهي خطة المنع والمواجهة والتصدي، تقدم مزيداً من التفاصيل عن خطط الولايات المتحدة الرامية إلى: ضمان أمان مخزون الأسلحة النووية في الولايات المتحدة وأمنه وفعاليتها؛ وصيانة الأدوات العلمية والهندسية والقدرات والبنية التحتية التي تقوم عليها مؤسسة الأمن النووي؛ والحد من تهديدات الانتشار النووي والإرهاب النووي.

‘2’ الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق من ذلك

تخفيضات الأسلحة النووية

- تواصل الولايات المتحدة بذل جهود مستمرة وواقعية وتقديمية على مدى عقود لخفض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ولقد خفضنا مخزوننا من الأسلحة النووية بأكثر من 88 في المائة منذ ذروته في الحرب الباردة، أو حوالي 83 في المائة منذ عام 1970، عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

معاهدة ستارت الجديدة

- من الخطوات الرئيسية على هذا المسار معاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا، التي وضعت حداً أقصى منذ عام 2018 على الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة لدى الولايات المتحدة وروسيا عند 1 550، بما يمثل أدنى مستويات هذه الأسلحة منذ أواخر الخمسينيات. ومددت الولايات المتحدة وروسيا المعاهدة في عام 2021 إلى عام 2026.

◀ من أجل الوفاء بمتطلبات معاهدة ستارت الجديدة، أزلت الولايات المتحدة 50 قذيفة تسيارية عابرة للقارات من منصات إطلاقها، وقامت على نحو قابل للتحقق منه بجعل أربعة أنابيب إطلاق على كل غواصة من غواصاتها الـ 14 ذات المحركات النووية المسلحة بالقذائف التسيارية غير قادرة على إطلاق قذائف تسيارية من البحر، وقامت على نحو قابل للتحقق

منه بجعل 41 قاذفة ثقيلة من طراز B-52 غير قادرة على استخدام الأسلحة النووية، وقصرتها على دور تقليدي فقط.

◀ حتى أيلول/سبتمبر 2021، كان لدى الولايات المتحدة ما مجموعه 1 389 من الرؤوس الحربية المحمولة على قذائف تسيارية منشورة عابرة للقارات، وعلى القذائف التسيارية المنشورة التي تطلق من الغواصات، ومن الرؤوس الحربية النووية المحتسبة ضمن القاذفات الثقيلة المنشورة. وقد نشرت هذه الرؤوس الحربية على ما مجموعه 665 من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية المنشورة التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة.

- تسعى الولايات المتحدة، من خلال حوار الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، إلى إرساء الأساس لتحديد الأسلحة النووية في المستقبل الذي يتناول جميع فئات الرؤوس الحربية النووية لدى الولايات المتحدة وروسيا.
- تمثل هذه الإجراءات امتداداً لإرث الدور القيادي للولايات المتحدة في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، والذي يتضمن العديد من الإنجازات البارزة الأخرى في زيادة الشفافية والحد من احتمالات سوء الفهم، وتنظيم المنافسة، وتقنين التكافؤ التقريبي في الأسلحة النووية الاستراتيجية، وإغلاق مجالات المنافسة، ومنع سباقات التسلح.
- ستواصل الولايات المتحدة العمل على زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ، عند الاقتضاء، من أجل تجنب سوء التقدير المحتمل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة الأخرى من خلال الحوارات الاستراتيجية، وقنوات الاتصالات للحد من المخاطر، وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بأمان الأسلحة النووية وأمنها.

الاتفاقات السابقة لتحديد الأسلحة النووية والتدابير المتصلة بنزع السلاح

- إن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام 1991، وهي أكثر اتفاقات تحديد الأسلحة شمولاً وتعقيداً جرى التفاوض عليها في التاريخ، قد وضعت قيوداً على الولايات المتحدة وروسيا بنشر ما لا يزيد عن 1 600 من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة، وبما لا يزيد عن 6 000 من الرؤوس الحربية النووية المرتبطة بهذه الناقلات الاستراتيجية.

◀ في الفترة بين أيلول/سبتمبر 1990 وتموز/يوليه 2009، خفضت الولايات المتحدة في إطار معاهدة ستارت عدد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المنشورة (القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات ونظم الإطلاق المرتبطة بها، والقاذفات الثقيلة المنشورة) في ترسانتها من 2 246 إلى 1 188، وهو ما يشكل خفضاً بنسبة 47 في المائة، وخفضت عدد الرؤوس الحربية النووية المرتبطة بنظم الإطلاق هذه من 10 563 إلى 5 916، وهو ما يشكل خفضاً بنسبة 44 في المائة.

- وضعت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 (أو معاهدة موسكو) قيوداً على الولايات المتحدة وروسيا بـألا يزيد عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية عما يتراوح بين 1 700 إلى 2 200 بحلول عام 2012.

◀ وكان العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة المنشورة على الصعيد العملياتي 1 944 في شباط/فبراير 2011، عندما دخلت معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ وحلت بذلك محل معاهدة موسكو.

• التدابير الوطنية: بالإضافة إلى التخفيضات القائمة على المعاهدات، قامت الولايات المتحدة بتخفيضات كبيرة وعميقة أخرى في ترسانتها النووية، بما في ذلك من خلال "المبادرتين الرئيسيتين" لعامي 1991 و 1992، اللتين جرى من خلالهما إزالة ما يقرب من 3 000 من الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة وأسفرتا عن خفض بنسبة 90 في المائة تقريبا في جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة، ومن خلال مبادرات طوعية أخرى. وشملت هذه التدابير الوطنية ما يلي:

- ◀ إزالة جميع منصات إطلاق قاذفات القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Minuteman II البالغ عددها 450 وجميع منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Peacekeeper البالغ عددها 50، فضلا عن 50 من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز Minuteman III؛
- ◀ إزالة أربع غواصات ذات محركات نووية مسلحة بالقذائف التسيارية من الخدمة النووية وخفض إجمالي عدد أنابيب الإطلاق على كل غواصة من الغواصات المنشورة المتبقية؛
- ◀ سحب جميع القاذفات من طراز FB-111A نهائيا من الخدمة، وإزالة جميع القاذفات الثقيلة من طراز B-52G، وتحويل جميع القاذفات الثقيلة من طراز B-1B إلى القدرة التقليدية فقط؛
- ◀ سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية المطلقة من الأرض لدى الولايات المتحدة؛
- ◀ إزالة جميع قذائف المدفعية النووية والرؤوس الحربية النووية من على القذائف التسيارية القصيرة المدى لدى الولايات المتحدة؛
- ◀ إزالة جميع الأسلحة النووية التكتيكية من جميع سفن السطح والغواصات الهجومية لدى الولايات المتحدة؛
- ◀ إزالة جميع طائرات القيادة والتحكم النووية من حالة الإنذار الجوي المستمرة؛
- ◀ سحب القذيفة الانسيابية المتقدمة من طراز AGM-129 نهائيا من الخدمة وكذلك قذيفة الهجوم القصير المدى من طراز AGM-69 (وكلتاها قذيفة جو - أرض).

شفافية المخزون النووي لدى الولايات المتحدة

• تؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بالشفافية من خلال تقديم بيانات عامة مرة أخرى حول العدد الإجمالي للرؤوس الحربية العاملة وغير العاملة في مخزون الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة خلال الدورة السادسة والسبعين للجنة الأولى للأمم المتحدة، وتظهر هذه البيانات

انخفاضاً بنسبة 88 في المائة تقريباً عن الحد الأقصى الذي وصل إليه العدد في عام 1967. انظر: [2021 U.S. Nuclear Stockpile Fact Sheet](#) ⁽¹⁾.

- حتى نهاية السنة المالية 2020، كان إجمالي مخزون الولايات المتحدة من الرؤوس الحربية النووية العاملة وغير العاملة 3 750، وهو أدنى مستوى له منذ الخمسينيات، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 18 في المائة تقريباً منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015.
- فككت الولايات المتحدة ما مجموعه 11 683 من الرؤوس الحربية بين عامي 1994 و 2020، بما في ذلك ما يقرب من 1 400 رأس حربي منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015.
- بالإضافة إلى ذلك، سُحب ما يقرب من 2 000 رأس حربي نهائياً من الخدمة وهي في انتظار عملية التفكيك. وقد أزيلت الرؤوس الحربية المسحوبة نهائياً من الخدمة من منصات إيصالها، وهي غير جاهزة لإطلاقها، وهي في انتظار عملية التفكيك.
- رفعت الولايات المتحدة أيضاً السرية عن بيانات مماثلة ونشرتها علناً خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010، واجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2014، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015.
- منذ عام 1992، سحبت الولايات المتحدة 12 نوعاً من الأسلحة النووية نهائياً من الخدمة وفككتها، بما في ذلك مؤخراً: W79 و W62 و W56 و B53.
- سُحب آخر رأس حربي من طراز W80-0 لصاروخ توماهوك الهجومى البري النووي نهائياً من الخدمة في عام 2011 وتم تفكيكه في عام 2012.
- مكّن كل من برنامج الإشراف على المخزون وبرنامج التحديث التابع لوزارة الطاقة/الإدارة الوطنية للأمن النووي الولايات المتحدة من استبدال البنية التحتية القديمة وإطالة عمر الرؤوس الحربية الحالية مع الحفاظ على قدرة ردع محوطة بالأمان والأمن وتتمتع بالموثوقية والفعالية، دون الحاجة إلى استئناف تجارب التفجيرات النووية تحت الأرض.

تخفيضات المواد الانشطارية

- بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمخزون الأسلحة النووية، أعلنت الولايات المتحدة عن مجموع كميات البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب التي ينتجها برنامجها للأسلحة للاستخدام العسكري أو غير العسكري.
- أبلغت الولايات المتحدة عن أن مخزونها من البلوتونيوم كان 95,4 طناً مترياً في عام 2009. وفي عامي 1994 و 2007، أعلنت الولايات المتحدة أن هناك 61,5 طناً مترياً من البلوتونيوم فائضاً عن الاحتياجات الدفاعية وليس للاستخدام في الرؤوس الحربية النووية.

(1) <https://www.energy.gov/sites/default/files/2021-10/20211006%20U.S.%20Nuclear%20Stockpile%20Fact%20Sheet.pdf>

- تقتضي اتفاقية إدارة البلوتونيوم والتصرف فيه المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا من كل من الولايات المتحدة وروسيا التخلص مما لا يقل عن 34 طنا متريا من كميات البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة التي أعلن كل من الدولتين أنها فائضة عن الاحتياجات الدفاعية. وعلى الرغم من إعلان روسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2016 أنها "تعلق" تنفيذ اتفاقية إدارة البلوتونيوم والتصرف فيه، لا تزال الولايات المتحدة متقيدة بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التماس دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من التصرف في الكمية البالغة 34 طنا متريا.
- بالإضافة إلى هذا الفائض من البلوتونيوم البالغ 34 طنا متريا، تتخلص الولايات المتحدة أيضا من ستة أطنان متريّة إضافية من فائض البلوتونيوم غير المستخدم في النواة الانشطارية من خلال طريقة التخلص المخفف. ورغم أن الرصد لم يبدأ بعد، فإن هناك تقدما في المناقشات بين وزارة الطاقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أفضل السبل لتنفيذ الرصد من أجل إظهار الشفافية الدولية بشأن التخلص الدائم من هذه المواد الانشطارية.
- تقوم الولايات المتحدة حاليا بتنفيذ اتفاق مفاعلات إنتاج البلوتونيوم المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا. وبموجب هذا الاتفاق، لا تزال جميع كميات البلوتونيوم المستخدمة في صنع الأسلحة التي أنتجتها المفاعلات الروسية الثلاثة الأخيرة (التي هي حاليا مغلقة) منذ عام 1995 تحت مراقبة الولايات المتحدة وخارج البرامج العسكرية. وتم التحقق من تفكيك تقريبا جميع المفاعلات المغلقة البالغ عددها 27 مجتمعة على كل جانب تفكيكا لا رجعة فيه؛ وتخضع المفاعلات الثلاثة المتبقية (مفاعل في روسيا ومفاعلان في الولايات المتحدة) لمراقبة ثنائية.
- وبلغ إجمالي مخزون اليورانيوم العالي التخصيب في الولايات المتحدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2013 ما قدره 585,6 مليون طن متري⁽²⁾.
- في عام 1994، أعلنت الولايات المتحدة أن 174,3 طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب زائدة عن احتياجات الأمن القومي. وفي عام 2005، أعلنت الولايات المتحدة أنه سيتم إزالة 200 طن متري إضافي من اليورانيوم العالي التخصيب من استخدامها كمواضع انشطارية في الرؤوس الحربية النووية. ومن بين هذه الإعلانات، خصصت كمية 186 مليون طن متري لخفض نسبة التخصيب فيها بتقنية المزج، منها 165,4 طنا متريا أنجزت في نهاية السنة المالية 2021، وهي مواد تكفي لاستخدامها في أكثر من 500 6 من الأسلحة النووية. وعملية خفض نسبة التخصيب بتقنية المزج تزيل هذه المادة بشكل دائم من الاستخدام الإضافي المحتمل في الرؤوس الحربية النووية.
- في عام 2013، أكملت الولايات المتحدة وروسيا بنجاح الأهداف الرئيسية لعدم الانتشار والاستخدام السلمي ونزع السلاح في اتفاقية شراء اليورانيوم العالي التخصيب بين الولايات المتحدة وروسيا لعام 1993. وبموجب هذا الاتفاق التاريخي، تم تحويل 500 طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب الروسي الذي كان الهدف منه في الأصل استخدامه في الأسلحة إلى يورانيوم منخفض التخصيب، وبحلول نهاية عام 2013، جرى شحن هذه الكمية إلى الولايات المتحدة حيث كانت تستخدم للأغراض السلمية كوقود في مفاعلات الطاقة النووية في الولايات المتحدة.

Per, "Fact Sheet: Transparency in the U.S. Highly Enriched Uranium Inventory," March 31, 2016, The (2)
White House: Office of the Press Secretary

- ◀ وخلال فترة السنوات العشر من 2003 إلى 2013، استمد ما يقرب من نصف الطاقة النووية، وعشرة في المائة من جميع الكهرباء المنتجة في الولايات المتحدة من الوقود النووي الذي نتج مباشرة عن إزالة الرؤوس النووية السوفياتية السابقة.
- ◀ بموجب الاتفاق، يمارس البلدان مراقبة متبادلة تحقيقا للشفافية في المرافق النووية لكل منهما لضمان أن تكون جميع كميات اليورانيوم العالي التخصيب المعالجة في روسيا ذات منشأ متعلق باستخدامها في الأسلحة وأن تكون جميع كميات اليورانيوم المنخفض التخصيب المنتجة من تلك المواد مستخدمة للأغراض السلمية حصرا في الولايات المتحدة.
- ◀ اختتمت الولايات المتحدة وروسيا في كانون الأول/ديسمبر 2019 تبادل المذكرات لإنهاء اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب رسميا والاعتراف بإنجاز أهدافه.

دمج المرافق

- قامت الولايات المتحدة أيضا بدمج عدد المواقع اللازم للحفاظ على مخزون الولايات المتحدة. ومجمع الأسلحة النووية الحالي هو أصغر حجما وموجه لدعم ليس فقط مخزوننا الدائم من الأسلحة النووية من خلال الإشراف القائم على العلم، ولكن أيضا لدعم قدرتنا على التصدي للانتشار والإرهاب والتهديدات العالمية الأخرى.
- في عام 1980، كان المجمع النووي يتكون من 14 موقعا. واليوم، يتكون المجمع من ثمانية مواقع، وقد انخفضت القوة العاملة فيه بمقدار الثلثين منذ نهاية الحرب الباردة.
- بعد أن كان المجمع على درجة عالية من الاتساع بمساحة تبلغ حوالي 600 10 كيلومتر مربع في أوائل الثمانينات، تقلصت مساحته إلى 400 5 كيلومتر مربع، أي ما يقرب من نصف مساحته الأصلية.

إجراءات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف

- تواصل الولايات المتحدة التأكيد على التزامها بالتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، المعروفة أيضا باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شريطة أن تكون المفاوضات محكومة بتوافق الآراء وأن تشارك فيها جميع الدول الرئيسية.
- لا يزال وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة أساسية نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.
- منذ أوائل التسعينيات، أبقت الولايات المتحدة على وقف اختياري أحادي الجانب لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، وتواصل دعوة جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الإعلان فورا عن هذه الإجراءات للوقف الاختياري والحفاظ عليها.

- شاركت الولايات المتحدة في غضون ذلك بنشاط في مبادرتين من مبادرات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكانت الأولى هي اجتماع فريق من الخبراء الحكوميين في الفترة من 2014 إلى 2015، وكانت الثانية هي اجتماع فريق خبراء تحضييري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الفترة من 2017 إلى 2018. ونعتقد أن هذين الفريقين قد أرسيا أسسا هامة للمفاوضات المقبلة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.
- لم تجر الولايات المتحدة أي تجربة للتجارب النووية منذ عام 1992. وتواصل الولايات المتحدة التقيد بوقفها الاختياري لتجارب التجارب النووية بدون نتائج للسلاح النووي، وتدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري من هذا القبيل أو الإبقاء عليه.
- تؤيد الولايات المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي ملتزمة بالعمل على تحقيق دخولها حيز النفاذ، مع الاعتراف بالتحديات الكبيرة الماثلة في تحقيق هذا الهدف. وما زلنا ندعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عملها لإنشاء نظام التحقق من تنفيذ المعاهدة.
- الولايات المتحدة هي أكبر مساهم مالي في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تدفع أكثر من 22 في المائة من الميزانية السنوية للجنة.
- يبلغ إجمالي المبلغ الذي دفعته الولايات المتحدة في الأنصبة المقررة للجنة التحضيرية نحو 455 مليون دولار.
- بالإضافة إلى الأنصبة المقررة عليها في اللجنة التحضيرية، قدمت الولايات المتحدة منذ عام 2011 تبرعات تزيد على 63 مليون دولار لدعم مجموعة متنوعة من مشاريع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك إعادة هندسة برنامج التحليل التابع للمركز الدولي للبيانات، والإصلاح الذي يتسم بأهمية حاسمة لمحطة ديجو غارسيا للرصد الصوتي المائي التابعة لنظام الرصد الدولي، وإعادة بناء محطة كروزيت آيلاند للرصد الصوتي المائي. وشملت هذه التبرعات أكثر من 12 مليون دولار منذ عام 2015.
- تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على درجة عالية من توافر البيانات لمحطات نظام الرصد الدولي التي تتحمل مسؤوليتها، مما يكفل استمرار تدفق البيانات العالية الجودة إلى المجتمع العالمي دون انقطاع.
- في عام 2021، حضرت الولايات المتحدة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية الذي استضافته كازاخستان ومؤتمر المادة الرابعة عشرة المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل المساعدة في تسليط الضوء على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذ الحظر الملزم قانونا على تجارب التجارب النووية في جميع البيئات.
- في عام 2021 أيضا، ولأول مرة منذ سنوات، انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن قرار اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 38/76 "يشجع الدول الأعضاء على

مواصلة المشاورات بشأن الخطوات المقبلة صوب عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح". والولايات المتحدة على استعداد للمشاركة في هذه المناقشات، على أساس توافق الآراء.

أنشطة التحقق، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير

- إن التحقق الفعال هو شرط أساسي لمنع الانتشار، وتحديد الأسلحة، وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن تكون هناك أساليب وتكنولوجيات للتحقق قادرة على كشف الانتهاكات ورصد الامتثال بموازة مع تقدم الدول نحو نزع السلاح النووي.
- تسعى الولايات المتحدة أيضا إلى إحراز تقدم في تعزيز الشفافية من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة. ويمكن لهذه الشفافية أن تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن من خلال تعزيز القدرة على التنبؤ وبناء الثقة والاطمئنان.
- في إطار التطلع إلى المستقبل وتمشيا مع التزاماتنا بمعاهدة عدم الانتشار، تدعم الولايات المتحدة مجموعة من أنشطة البحث والتطوير، مع توسيع نطاق عملنا بشأن تكنولوجيات التحقق اللازمة للترتيبات المقبلة. ونحن نقوم باستثمارات بملايين الدولارات كل عام لتعزيز هذه القدرات.
- شاركت الولايات المتحدة في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي وهي تدعم استمراره، وقد بحث موضوع وضع وتعزيز تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي، وفي أهمية هذه التدابير في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وقد عقد هذا الفريق ثلاث دورات في الفترة 2018-2019 واعتمد تقريرا بتوافق الآراء يؤكد أن التحقق ضروري لنزع السلاح النووي. كما حث الدول على النظر في القيام بمزيد من العمل المتعلق بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وتنطلق إلى فريق الخبراء الحكومي الثاني الذي تأخر انطلاق أعماله بسبب جائحة كوفيد-19.
- التحقق بموجب معاهدة ستارت الجديدة يزيد من الاستقرار والقدرة على التنبؤ بين أكبر قوتين نوويتين في العالم. وتوفر أحكام التحقق القوية والواسعة النطاق في المعاهدة ثقة متبادلة بأن كلا الجانبين يفي بالتزاماتهما. والمعلومات الدقيقة والحسنة التوقيت التي يتم تبادلها بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن القوات النووية لكل طرف تقلل من مخاطر سوء التفاهم وسوء الفهم. ويشمل نظام التحقق في إطار المعاهدة ما يلي:

◀ إجراء 18 عملية تفتيش موقعية بمهلة قصيرة كل سنة لكل من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة، سواء المنشورة وغير المنشورة، الموجودة لدى كل طرف، وهذه العمليات أكثر تعمقا في تدخلها مقارنة بتلك التي أجريت بموجب اتفاق ستارت السابق، مما يسمح لكل طرف بتأكيد العدد الفعلي للرؤوس الحربية المنشورة على القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، أو الأسلحة النووية المحمولة على القاذفات الثقيلة؛

◀ إقامة معارض وعروض توضيحية لبعض البنود الخاضعة للمعاهدة؛

◀ استخدام الوسائل التقنية الوطنية لتحسين فعالية التحقق، مع الالتزام بعدم التدخل في استخدام الطرف الآخر للوسائل التقنية الوطنية لأغراض التحقق، والالتزام بعدم استخدام تدابير الإخفاء لعرقلة التحقق باستخدام الوسائل التقنية الوطنية؛

◀ إنشاء قاعدة بيانات ونظام إخطارات شامل من أجل إبلاغ الطرف الآخر عند وقوع أحداث أو تغييرات مختلفة، من قبيل التحركات واختبارات الطيران والنشر وإزالة البنود الخاضعة للمساءلة بموجب المعاهدات. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تبادلت الولايات المتحدة وروسيا ما يقرب من 23 000 من هذه الإخطارات من خلال مركزيهما للحد من المخاطر النووية في واشنطن العاصمة وموسكو.

- حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أجرت الولايات المتحدة وروسيا أكثر من 320 عملية تفتيش في الموقع بموجب معاهدة ستارت الجديدة. وعمليات التفتيش الموقعي بموجب المعاهدة وغيرها من تدابير التحقق تتيح الثقة في صحة البيانات المتبادلة بين الولايات المتحدة وروسيا.

- تواصل الولايات المتحدة أيضا السعي إلى إحراز تقدم لدعم آليات التحقق المتعددة الأطراف الفعالة، فضلا عن تطوير أساليب وتكنولوجيات تحقق فعالة قادرة على رصد الامتثال وكشف الانتهاكات.

- من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، أشركت الولايات المتحدة الدول الحائزة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في معالجة وتعزيز التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل.

- في السنوات الست التي انقضت منذ بدء الشراكة، شارك أكثر من 100 خبير من 30 بلدا والاتحاد الأوروبي في عمل تعاوني لوضع حلول محتملة للتحديات العديدة المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل. ويرد هذا العمل بالتفصيل في أكثر من 50 تقريرا وورقة تحدد الآليات الإجرائية والتقنية لمعالجة وحل بعض التحديات الأكثر تعقيدا في مجال التحقق، من قبيل تفكيك الرؤوس الحربية النووية.

- قررت الشراكة في مرحلتها الأولى المتعددة السنوات أن التحقق المتعدد الأطراف من تفكيك الرؤوس الحربية النووية، وإن كان أمرا صعبا، من شأنه أن يكون ممكنا مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالانتشار، فضلا عن الامتثال لمتطلبات الأمان والأمن.

- خلال المرحلة الثانية، بحث الشركاء اعتبارات الرصد والتحقق ونقلوا عملهم من الجانب النظري إلى الجانب العملي، حيث قاموا بخمسة إجراءات عملية وعروض توضيحية للتكنولوجيا لاختبار العديد من التكنولوجيات والإجراءات التي جرى تطويرها في المرحلة الأولى، بما في ذلك ما يلي:

◀ عملية للتحقق من نزع السلاح النووي (العملية المشتركة الفرنسية الألمانية للتحقق من نزع السلاح النووي 2019 NuDiVe)، تشارك في استضافتها ألمانيا وفرنسا، لتقييم الخيارات التكنولوجية ونهج التحقق؛

◀ عملية محاكاة مكتبية في أوترخت، هولندا، بحثت العناصر الشاملة داخل إطار التفكيك الذي يتألف من 14 خطوة ضمن إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي؛

- ◀ عرض توضيحي لأساليب الكشف عن المواد الشديدة الانفجار، نظمته مؤسسة الأبحاث العلمية التطبيقية في هولندا؛
- ◀ تجربة تكنولوجية للبحث في أساليب التحقق من وجود و/أو عدم وجود مواد نووية خاصة، برعاية المركز البلجيكي للبحوث النووية؛
- ◀ عرض توضيحي لإمكانية تطبيق التصوير المقطعي الميوني في تحديد وجود أو عدم وجود مواد نووية خاصة في الحاويات، نظمته المختبرات النووية الكندية.
- بدأت المرحلة الثالثة من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي رسمياً في آذار/مارس 2020، وهي تركز أكثر على القيام بإجراءات عملية وعروض توضيحية تقنية لبحث المفاهيم من أجل معالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل وتحقيق تقدم في ذلك. وعلى الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، واصل الشركاء الاجتماع بسبل افتراضية، بل وأجروا عمليتي محاكاة مكتبية إضافيتين افتراضيتين في كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021.
- منذ عام 2000، عملت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في برنامج تعاون واسع النطاق بموجب اتفاق الدفاع المشترك لعام 1958 لتطوير وتقييم المنهجيات والتكنولوجيات اللازمة للتحقق من مبادرات خفض الأسلحة النووية في المستقبل. ويشمل هذا العمل ما يلي:
 - ◀ تقييم إجراءات الوصول المنظم في مرافق الأسلحة النووية؛
 - ◀ وضع إجراءات لتأكيد سمات الأسلحة النووية المعلنة؛
 - ◀ دراسة سلسلة العهدة للأسلحة والمكونات النووية؛
 - ◀ تقييم التخزين الخاضع للمراقبة للأسلحة والمكونات والمواد النووية؛
 - ◀ وضع إجراءات للتصديق على معدات التفقيش؛
 - ◀ تمكين اختبار التكنولوجيا في بيئات التشغيل.
- في عام 2015، بدأت الولايات المتحدة العمل مع المملكة المتحدة والنرويج والسويد في إطار الشراكة الرباعية للتحقق النووي من أجل مواصلة البحث في المتطلبات والنهج المحتملة لرصد الأسلحة النووية والتحقق منها بمزيد من العمق. وشملت هذه المبادرة إتمام عملية الشراكة الرباعية التي سُميت "ليتربرس" (Letterpress) في المملكة المتحدة في عام 2017، ووضع خطة عمل متعددة السنوات تستند إلى الدروس التي تعلمتها الشراكة الرباعية، ويجري الآن متابعتها من خلال الأفرقة العاملة المعنية باستراتيجيات التحقق وتكنولوجيا التحقق.
- تقوم مبادرات بحوث التحقق في الولايات المتحدة بتطوير قدرات على التصدي للتحديات التقنية الرئيسية، من قبيل رصد الرؤوس الحربية، بما في ذلك الرؤوس الحربية غير المنشورة الموجودة في المخازن، والتحقق من تفكيكها.
- ◀ في عام 2019، أتمت الولايات المتحدة حملة لنمذجة وقياس الرؤوس الحربية النووية لإنشاء مجموعة شاملة لسمات الرؤوس الحربية النووية والمكونات النووية. وستدعم البيانات الناتجة

عن ذلك تقييم المعلومات الحساسة التي يمكن الكشف عنها نتيجة لأنشطة التحقق بموجب المعاهدات في المستقبل، كما أنها ستوجه البحث والتطوير في المستقبل في مجالي الكشف عن الإشعاعات وحماية المعلومات.

◀ في عام 2021، أتمت الولايات المتحدة عملية لتقديم عرض توضيحي لمجموعة تشكل "خط الأساس" من التكنولوجيات والقدرات التي يمكن أن تدعم رصد مخزون الرؤوس الحربية النووية بالكامل والتحقق منه، وأتمت العمل الرامي للوقوف على جوانب البحث والتطوير المستمرين وتحديد أولوياتها من أجل تعزيز قدرات الرصد والتحقق بدرجة أعلى من الثقة، مما سيساعد على توجيه البحث والتطوير المتقدمين على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة.

◀ تسعى الولايات المتحدة أيضا إلى إحراز تقدم في مجال البحث والتطوير من أجل تعزيز الترتيبات الأخرى لتحديد الأسلحة في الوقت الراهن وفي المستقبل. وشمل ذلك تكنولوجيات لدعم نظام الرصد الدولي والمركز الدولي للبيانات التابعين للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من قبيل إتمام التجارب الميدانية، والنمذجة، والعروض التوضيحية الرامية لتعزيز فهمنا لسمات الأحداث النووية التي تجرى تحت الأرض، فضلا عن تقييم الآثار المترتبة على نظام الرصد الدولي للمصادر الصناعية للنويدات المشعة في جميع أنحاء العالم.

'3' تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة

عملية مؤتمر الأعضاء الخمسة

- إن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية مؤتمر الأعضاء الخمسة والانتقال من مرحلة المناقشات إلى اتخاذ الإجراءات. وسوف نواصل متابعة الحوار الهادف بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتعزيز الثقة والأمن الدولي، وتحقيق نتائج ملموسة وواقعية. وسنسعى إلى إحراز تقدم بشأن التزامات المعاهدة وتعهداتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدام السلمي. ويمكن لعملية مؤتمر الأعضاء الخمسة أن تساعد على تمهيد السبيل لمفاوضات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف في المستقبل.
- ومن خلال عملية مؤتمر الأعضاء الخمسة، تبادلت الدول الخمس في عدة مناسبات وجهات نظرها الوطنية من أجل اكتساب فهم أفضل وبناء الثقة.
- وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار السعي لإقامة حوار منتظم بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وقد استضافت فرنسا المؤتمر العاشر لمؤتمر الأعضاء الخمسة في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2021. وكان من دواعي سرور الولايات المتحدة استضافة مؤتمر الأعضاء الخمسة في واشنطن في أيلول/سبتمبر 2016، وهي تتطلع، بعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2022، إلى تولي رئاسة عملية مؤتمر الأعضاء الخمسة واستضافة المؤتمر الحادي عشر. وسنسعى في ظل رئاستنا للعملية إلى مواصلة نقلها من مرحلة المناقشات إلى اتخاذ الإجراءات.

- تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الانخراط في عدد من القضايا، بما في ذلك منع نشوب حرب نووية، والعقيدة النووية، والحد من المخاطر، والاستخدامات السلمية. ونأمل أن نزيد التفاهم المتبادل بيننا بشأن عقائدنا النووية من خلال مناسبة جانبية من المقرر عقدها أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2022.
- نفذت الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الاتفاقات والترتيبات المتعلقة بالحد من المخاطر، وستنظر في كيفية استخدام أي منها كنموذج وتكييفها للاستخدام من جانب الأعضاء الخمسة، أو على نطاق أوسع، حسب الاقتضاء. وسوف نبحث أيضاً تدابير جديدة لاعتمادها من خلال هذه العملية.
- تسلم الولايات المتحدة بأن الحد من المخاطر ليس بديلاً عن نزع السلاح النووي، ولكن الحد من المخاطر الاستراتيجية يعزز الأمن الدولي ويساعد على تمهيد الطريق أمام إبرام اتفاقات لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح في المستقبل.
- ساهمت الولايات المتحدة في وضع "مسرد تعريفات المصطلحات النووية الرئيسية" الذي وضعتة مجموعة الأعضاء الخمسة. وقد أصدرت الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الطبعة الأولى من المسرد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2015، وستصدر الطبعة الثانية منه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2022. ويسهم هذا العمل في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار عن طريق تحسين الفهم المتبادل للمفاهيم والشواغل الرئيسية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.
- أحاطت الولايات المتحدة وروسيا الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية علماً بشأن تجربتهما في مجال التحقق والإخطار في ما يتعلق بتحديد الأسلحة النووية لديهما لتعزيز زيادة المعرفة بالتدابير العملية التي تعزز القدرة على التنبؤ، والشفافية، والقابلية للتحقق، في عمليتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح.
- في السنوات السابقة، عقدت الولايات المتحدة، إلى جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، سلسلة من الاجتماعات نصف السنوية للخبراء التقنيين لمناقشة وتحديد مجالات التعاون المستقبلي بشأن المسائل المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقدمت الولايات المتحدة عدداً من الإحاطات بشأن السبل التي يمكن للدول الخمس التعاون من خلالها لتحسين نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر الأعضاء الخمسة بياناً مشتركاً أكدوا فيه على "أسبقية معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" وحددوا الخطوط العريضة لجهودهم الرامية إلى ضمان التوصل إلى نتيجة مجدية للمؤتمر الاستعراضي العاشر.
- يعتبر التواصل بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار استثماراً طويلاً الأجل في تعزيز المعاهدة، وفي بناء الثقة، وإرساء أساس أقوى للعمل المطلوب من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسوف نواصل العمل على تعزيز التواصل المجدي الذي يسفر عن نتائج موضوعية وملموسة من خلال عملية مؤتمر الأعضاء الخمسة.

تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي

- أعلنت الولايات المتحدة مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي من أجل تحسين معالجة التحديات المتعلقة بالبيئة الأمنية وحلها، وتحديد المسارات الممكنة لإحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي. وقد وضعت الولايات المتحدة مبادئ وأهداف هذه المبادرة من خلال المناسبات الجانبية وورقات العمل المقدمة إلى اجتماعي اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعامي 2018 و 2019. وأجرت الولايات المتحدة أيضاً مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول غير الأطراف في المعاهدة والمجتمع المدني بشأن أفضل طريقة لتنظيم جهودنا وهيكلتها.
- عقد فريق العمل المعني بمبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي اجتماعه الأول في واشنطن في تموز/يوليه 2019 والثاني في ويلتون بارك في المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحضر هذان الاجتماعان ثلاثة وأربعون بلداً تمثل مجموعة واسعة من المواقف بشأن النهوض بنزع السلاح، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وجميع الدول الخمس الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية، والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهي لا تزال تشارك في الفريق العامل المعني بالمبادرة.
- وفي الاجتماعين الأولين، أنشأ المشاركون في الفريق العامل المعني بالمبادرة ثلاث مجموعات فرعية لدراسة مختلف المواضيع المتصلة بالمبادرة:
 - ◀ الحد من الحوافز المتصورة للدول للاحتفاظ بمخزوناتهما من الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو زيادتها، وزيادة الحوافز لخفض الأسلحة النووية وإزالتها؛
 - ◀ آليات تعزيز جهود عدم الانتشار وبناء الثقة في نزع السلاح النووي وزيادة التقدم فيه؛
 - ◀ التدابير المؤقتة للحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية.
- منذ منتصف عام 2020، عقدت الأفرقة الفرعية الثلاثة التابعة لمبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي اجتماعات افتراضية بشكل منفصل، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر من جراء الجائحة. ووضع المشاركون مذكرات مفاهيمية تحدد المبادئ التوجيهية العامة التي يجب على الأفرقة الفرعية أن تتبعها وبرامج العمل التي تبين المهام والأنشطة المحددة التي يضطلع بها كل فريق فرعي. وبدأت جلسات المناقشة الموضوعية في منتصف عام 2020، وشملت مجموعة من المواضيع، بما في ذلك تصورات التهديد النووي، وآليات ومؤسسات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتحليل تدابير الحد من المخاطر النووية.
- أظهرت اجتماعات الفريق العامل المعني بالمبادرة قيمة الحوار المفتوح والبناء بشأن تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. ويستخدم المشاركون هذا الحوار لوضع إطار للجهود التعاونية الرامية إلى وضع توصيات باستطاعتها أن تمكن من إحراز تقدم حقيقي ومستدام باتجاه نزع السلاح. وسيتواصل العمل الموضوعي بعد الدورة العاشرة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ويعتزم المشاركون الإبلاغ عن مداولات الفريق العامل المعني بالمبادرة واستنتاجاته في أوائل عام 2023.

- تمثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي نوعين من التدابير الفعالة والنقدية التي تساهم في تحقيق الاستقرار وتحسين البيئة الأمنية الدولية. وستواصل الولايات المتحدة دعم المبادرات المماثلة.

التدابير والاتفاقات الأخرى لبناء الثقة

- **النظم الآمنة للاتصال المباشر** - أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات ثنائية مع كل من روسيا (منذ عام 1963، بدأت بوجود الاتحاد السوفييتي) والصين (منذ عام 1998) بشأن إنشاء نظم آمنة للاتصال المباشر، تعرف أيضا باسم "الخطوط الساخنة". وهذه النظم الآمنة للاتصالات في الحالات الطارئة وغير الطارئة مخصصة لتستخدمها أعلى القيادات في الولايات المتحدة وروسيا، وبشكل منفصل، في الولايات المتحدة والصين. وتعمل كل حكومة على صيانة هذه النظم لتوفير قنوات للاتصال السريع من أجل الحد من المخاطر أو سوء الفهم في حالات الأزمات ولضمان تأهب القادة لإدارة الأزمات الدولية.
- **مركز الولايات المتحدة للحد من المخاطر الوطنية والنووية**، في وزارة الخارجية، يزود حكومة الولايات المتحدة باتصالات مباشرة على مدار الساعة طوال الأسبوع لدعم عدد من الاتفاقات والترتيبات الدولية بشأن القضايا النووية، وتحديد الأسلحة التقليدية، والقضايا الكيميائية والسيبرانية، مع روسيا والدول الأخرى التي خلفت الاتحاد السوفييتي، وأكثر من 50 دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمشاركون الـ 143 في مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار الفذائف التسيارية، وكذلك مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويعالج المركز آلاف الإخطارات سنوياً، ويوفر خدمات ترجمة الإخطارات بلغات متعددة تغطي معاهدات واتفاقات متعددة. ولديه القدرة أيضاً على إضافة المزيد من البلدان الشريكة واللغات.
- **اتفاق منع نشوب حرب نووية** بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (الذي خلفته روسيا)، الذي وُقِع ودخل حيز النفاذ في عام 1973، وهو يلزم كل دولة طرف "بالتصرف بطريقة تمنع تطور حالات يمكن أن تسبب تقاعساً خطيراً في علاقاتهما، لتجنب المواجهات العسكرية، والاستبعاد اندلاع حرب نووية بينهما وبين أي من الطرفين ودول أخرى"، و "الانطلاق من فرضية أن كل طرف سيمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر، وضد حلفاء الطرف الآخر وضد البلدان الأخرى، في ظروف قد تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر". ويلزم الاتفاق أيضاً الطرفين بالدخول فوراً في مشاورات عاجلة إذا كان هناك خطر نشوب حرب نووية بينهما وبذل كل جهد ممكن لتجنب هذا الخطر.
- **اتفاق تدابير الحد من الحوادث** (الاتفاق المتعلق بالتدابير الرامية إلى الإقلال من خطر اندلاع حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، الذي خلفته روسيا) الذي وُقِع ودخل حيز النفاذ في عام 1971. وهو ينص، في جملة أمور، على تيسير إرسال بعض الإخطارات الفورية أو المسبقة عن طريق "الخط الساخن".
- **الاتفاق المتعلق بالإشعار المسبق المتبادل بالمناورات الاستراتيجية الكبرى** المعقود بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (الذي خلفته روسيا)، الذي وُقِع ودخل حيز النفاذ في عام 1989. وعملاً بهذا الاتفاق، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على تزويد كل منهما الآخر

بإخطارات، قبل 14 يوما على الأقل، بمناورات القوات الاستراتيجية الكبرى، التي تشمل مشاركة الطائرات من قاذفات القنابل الثقيلة، وذلك للإقلال من خطر سوء التفسير أو سوء التقدير أو وقوع الحوادث. وتقدم الإخطارات بالمناورات الاستراتيجية الكبرى بموجب معاهدة ستارت الجديدة وفقا لاتفاق عام 1989 هذا.

- **اتفاق إخطارات إطلاق القذائف التسيارية** (الاتفاق المتعلق بإخطارات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات) الذي وُقِع بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الذي خلفته روسيا) ودخل حيز النفاذ في عام 1988. وعملا بهذا الاتفاق، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على تزويد كل منهما الآخر بإخطارات، قبل 24 ساعة على الأقل، بالتاريخ المقرر ومنطقة الإطلاق ومنطقة الارتطام لأي عملية إطلاق لقذيفة تسيارية عابرة للقارات أو قذيفة تسيارية تطلق من الغواصات. وتقدم الإخطارات بعمليات الإطلاق بموجب معاهدة ستارت الجديدة وفقا للاتفاق بشأن إخطارات إطلاق القذائف التسيارية.

- **مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية** التي اعتمدها 93 بلداً في مؤتمر عقد بلاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 (ارتفع عدد الدول المشتركة منذ ذلك الحين إلى 143 دولة). وبموجب تدابير الشفافية وبناء الثقة الطوعية للمدونة، تلتزم الولايات المتحدة سياسيا بالإخطار مسبقاً عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية (يساعد مركز الولايات المتحدة للحد من المخاطر الوطنية والنووية في عملية الإخطار)، فضلا عن تقديم إعلانات سنوية عن سياساتنا المتعلقة بعمليات الإطلاق في الفضاء والقذائف التسيارية.

- **وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن**، التي اعتمدت لأول مرة في عام 1990 ونقحت وأعيد إصدارها مؤخرا في عام 2011، وهي ترتيب ملزم سياسيا ينص على تبادل المعلومات بشأن القوات العسكرية، والإخطار بالأنشطة العسكرية ومراقبتها، مثل المناورات، وتفتيش مناطق محددة، وزيارات التقييم للوحدات العسكرية، وآلية استشارية للحد من المخاطر في حالة الأنشطة العسكرية غير الاعتيادية. وتعهدت جميع الدول الـ 57 المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وروسيا، بالتزام سياسي بتنفيذ التدابير الواردة في وثيقة فيينا.

- **معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا**، وهي تمثل حجر الزاوية بالنسبة للأمن الأوروبي منذ عام 1990، وذلك بتوفير الشفافية بشأن الأسلحة والمعدات العسكرية التقليدية من خلال القيود المفروضة على الأسلحة التقليدية في 30 بلدا، وتبادل البيانات، وتدابير التحقق التقييمية. وتمتد منطقة انطباقها من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال، ويزعم أن روسيا "علقت" التزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا عام 2007، على الرغم من أن التعليق ليس تدبيرا متاحا قانونا بموجب المعاهدة أو بموجب القانون الدولي العرفي.

- **الإعلان الرئاسي المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الإلغاء المتبادل للاستهداف**، الذي صدر في كانون الثاني/يناير 1994، وأعلن التزام الجانبين بضمان ألا يستهدف كل من الولايات المتحدة وروسيا بعضهما بعضا بما يملكانه من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية

المطلقة من الغواصات اعتباراً من أيار/مايو 1994. وفي حالة الإطلاق العارض لسلاح نووي تملكه الولايات المتحدة، وهي حالة من المستبعد جداً أن تقع، سيسقط السلاح في المحيط المفتوح.

‘4’ المسائل الأخرى ذات الصلة

أمثلة على الموارد المخصصة لتنفيذ معاهدة نزع السلاح وعمليات التفتيش والتفكيك

- تتفق الولايات المتحدة موارد كبيرة للوفاء بالتزاماتها بموجب العديد من اتفاقات وترتيبات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي نفذتها. وترد أدناه بعض الأمثلة عن إنفاق الولايات المتحدة المتصل بنزع السلاح النووي.
- تواصل الولايات المتحدة تفكيك الأسلحة النووية الموجودة حالياً بانتظار السحب النهائي من الخدمة. وقد أنفقت الولايات المتحدة عدة مئات من ملايين الدولارات على تفكيك الأسلحة والتخلص من مكوناتها منذ عام 2015.
- قامت الولايات المتحدة بنقل هيكل قواتها النووية المنتشرة للوفاء بالحدود المركزية لمعاهدة ستارت الجديدة، التي بدأ سريانها في عام 2018.
- ◀ منذ عام 2014، أزالَت الولايات المتحدة 52 منصة لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للفرات من طراز Minuteman III ومنصة إطلاق واحدة لقذائف Peacekeeper، مكتملةً بذلك إزالة 103 منصات لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للفرات حتى الآن بموجب معاهدة ستارت الجديدة.
- ◀ بالإضافة إلى ذلك، حولت الولايات المتحدة 56 قاذفة على غواصاتها المسلحة بالقذائف التسيارية لجعلها غير قادرة على إطلاق قاذفات تسيارية تطلق من الغواصات وحولت 41 قاذفة قنابل ثقيلة من طراز B-52H لجعلها غير قادرة على استخدام الأسلحة النووية، وقصرت دورها على أداء وظائف الأسلحة التقليدية فقط. وتجاوزت تكلفة عمليات التحويل هذه 53 مليون دولار.
- ◀ في الفترة من عام 2011 إلى عام 2020، أنفقت الوكالة المعنية بالحد من التهديدات الدفاعية أكثر من 74 مليون دولار لإجراء أكثر من 160 عملية تفتيش موقعية واستضافة أكثر من 170 نشاطاً متصلاً بالتفتيش بموجب معاهدة ستارت الجديدة.
- ◀ منذ عام 2015، أنفقت القوات الجوية للولايات المتحدة أكثر من 200 مليون دولار سنوياً على التحقق من امتثال الدول الأخرى لاتفاقات والتزامات تحديد الأسلحة النووية وعدم انتشار السلاح.
- منذ عام 2000، أنفقت الولايات المتحدة نحو 50 مليون دولار على العمل التعاوني مع المملكة المتحدة لتقييم المنهجيات والتكنولوجيات اللازمة للتحقق من تخفيضات الأسلحة النووية في المستقبل.

- منذ عام 2015، أنفقت الولايات المتحدة حوالي 20 مليون دولار على عمل الإدارة الوطنية للأمن النووي مع مختبراتها الوطنية لمعاينة الإجراءات والتكنولوجيات اللازمة للتحقق من تخفيضات الأسلحة النووية، بما في ذلك تفكيك الأسلحة النووية الخاضع للمراقبة.
- تحقق وزارة الطاقة تقدماً ملموساً في انتقالها إلى استراتيجية "التخفيف والتخلص" المتعلقة بالتخلص من فائض البلوتونيوم، مع القيام بالاستثمارات في المرافق والهياكل الأساسية والموظفين الحيويين، اللازمة لزيادة معدل التخلص وكفاءته.

الفرع الثاني: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتصلة بعدم الانتشار

- تولي الولايات المتحدة أولوية قصوى لمنع انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الوفاء بجميع التزامات معاهدة عدم الانتشار. ولهذا الغرض، نكرس موارد وجهوداً كبيرة في مجال السياسات لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضوابط التصدير النووي، والأمن النووي، ومكافحة الإرهاب النووي، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والامتثال لالتزامات منع الانتشار النووي، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540.
- منذ عام 2015، قدمت الولايات المتحدة حوالي 765 مليون دولار من مدفوعات الميزانية المقررة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يمثل حوالي 25 في المائة من إجمالي مدفوعات الميزانية المقررة للوكالة. وتدعم هذه الاشتراكات المقررة مهام الوكالة في جميع المجالات، بما في ذلك منع الانتشار النووي وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالإضافة إلى هذه المدفوعات المقررة للميزانية العادية، قدمت الولايات المتحدة منذ عام 2015 ما يقرب من 700 مليون دولار في شكل مساهمات طوعية خارجة عن الميزانية للوكالة عن طريق الدعم النقدي والعيني. وترد أدناه تفاصيل أكثر تعمقاً عن هذه المساهمات من خارج الميزانية، في هذا الفرع وفي الفرع الثالث.

1' الضمانات

- تتعهد الولايات المتحدة برنامجاً للضمانات الدولية لتطوير السياسات والمفاهيم والتقنيات والخبرات والبنى التحتية اللازمة لتعزيز وإدامة نظام الضمانات الدولية في سياق تطوره من أجل مواجهة التحديات الجديدة. وقد ركز هذا البرنامج على تجديد قدرات الولايات المتحدة لدعم الضمانات الدولية، ويهدف إلى أن يكون بمثابة محفز لتوسيع الالتزام الدولي لدعم الضمانات الدولية.

الضمانات في الولايات المتحدة

- أبرمت الولايات المتحدة أول اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1962. وقد مكن هذا الاتفاق، إلى جانب اتفاق المتابعة المبرم عام 1964، الوكالة من تطوير أساليب التفتيش الموقعي في مرافق مختارة لمفاعلات الولايات المتحدة للطاقة والبحوث.
- أدخلت الولايات المتحدة حيز النفاذ اتفاق ضمانات في عام 1980 (يعرف أيضاً باسم اتفاق الولايات المتحدة للضمانات الطوعية) وبروتوكولا إضافيا تابعا له في عام 2009 ينطبق على جميع المنشآت والأنشطة النووية المدنية في الولايات المتحدة، باستثناء تلك التي تكون ذات أهمية

أمنية قومية مباشرة للولايات المتحدة. وتتضمن هذه الاتفاقات الأحكام النموذجية لتنفيذ الضمانات وتثبت استعدادنا لقبول الضمانات المتعلقة بالأنشطة النووية المدنية.

◀ جعلت الولايات المتحدة ما يقرب من 300 منشأة نووية مدنية مؤهلة للحصول على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك مفاعلات الطاقة النووية، ومفاعلات البحوث النووية، ومصانع الوقود التجاري، ومنشآت تخصيب اليورانيوم، وأنواع أخرى من المرافق. ويجري بانتظام تحديث قائمة المنشآت النووية للولايات المتحدة المؤهلة لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة، وتقدم إليها.

◀ اختارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالياً من قائمة المرافق المؤهلة هذه ثلاثة مصانع للوقود ومرقفاً واحداً للتخصيب للإبلاغ عن الضمانات، ومرقفاً واحداً لتخزين البلوتونيوم لتطبيق ضمانات الوكالة. وأجرت الوكالة أنشطة تفتيش في هذه المرافق للتحقق من المعلومات التصميمية المعلنة والإبلاغ عن معلومات المساءلة المادية.

• أجرت الوكالة أكثر من 970 عملية تفتيش في 19 منشأة نووية مختلفة في الولايات المتحدة. ويشمل ذلك منذ عام 1994 أكثر من 685 عملية تفتيش قامت بها الوكالة في خمس منشآت للولايات المتحدة تحتوي على مواد أزيلت بشكل دائم من برامج الأسلحة. ويشمل ذلك منذ عام 2015 أكثر من 85 عملية تفتيش قامت بها الوكالة في منشأة واحدة تابعة للولايات المتحدة تحتوي على مواد أزيلت بشكل دائم من برامج الأسلحة. وغطت الولايات المتحدة تكاليف عمليات التفتيش هذه من خلال مساهماتها الطوعية للوكالة.

◀ تشمل هذه المواد ما يقرب من ثلاثة أطنان مترية من فائض البلوتونيوم المعلن عنه من الاحتياجات الدفاعية بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرفق تخزين المواد في المنطقة K في موقع نهر سافانا في ولاية كارولينا الجنوبية. ومرفق تخزين المواد في المنطقة K هو أول مرفق لتخزين البلوتونيوم في العالم يطبق الرصد عن بعد، مما مكن الوكالة من توسيع وتطوير تقنيات الرصد عن بعد التي ستكون مفيدة في مرافق أخرى في جميع أنحاء العالم.

• قبلت الولايات المتحدة جميع أحكام البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة، باستثناء الحالات التي يؤدي فيها تطبيقه إلى وصول الوكالة إلى الأنشطة أو المواقع أو المعلومات ذات الأهمية الأمنية القومية المباشرة للولايات المتحدة.

◀ أبلغت الولايات المتحدة عن 376 موقعا ونشاطا في إعلانها الأولي بموجب بروتوكولها الإضافي لعام 2009. وتقدم الولايات المتحدة إعلانا سنويا مستكملا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل عام منذ ذلك الحين، مع ما يقرب من ثلاثمائة بند متسلسل في الإعلان في كل سنة لاحقة.

◀ استضافت الولايات المتحدة في عام 2010 زيارتين تكمليتين للمعينة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب بروتوكولها الإضافي. وكانت هذه أولى الزيارات التي تتم في إقليم دولة حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار.

◀ قدمت الولايات المتحدة أيضاً تقارير فصلية منتظمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تصدير المواد المذكورة في المرفق الثاني من بروتوكولها الإضافي.

- بالإضافة إلى ذلك، لدى الولايات المتحدة اتفاق ضمانات شامل يغطي أقاليمها الكاريبية، أبرم عملاً بالبروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة ثلاثيولكو. ونظراً لعدم وجود أنشطة نووية هامة في هذه الأراضي، أبرمت الولايات المتحدة بروتوكولا للكميات الصغيرة ملحقاً باتفاق الضمانات المذكور. وفي عام 2018، حدثت الولايات المتحدة بروتوكول الكميات الصغيرة هذا وفق الصيغة المعدلة، ومنذ ذلك الحين قدمت تقريراً أولياً وتقارير دورية بالمستجدات.

دعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- منذ عام 1977، قدمت الولايات المتحدة أدوات وتكنولوجيا جديدة وخبراء وموارد أخرى من خلال برنامجها لدعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات.
- منذ عام 2015، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم أكثر من 260 مليون دولار كتمويل من خارج الميزانية لأعمال ضمانات الوكالة، علاوة على مساهمتها المقررة في الميزانية العادية للوكالة.

◀ منذ عام 2015، دعم هذا التمويل تنفيذ أكثر من 265 مهمة جديدة من خلال برنامج الولايات المتحدة للدعم، وتشجيع تعزيز الضمانات من خلال الدعم المباشر والعيني للوكالة، بما في ذلك توفير أكثر من 65 موظفاً في شكل موظفين فنيين مبتدئين وخبراء يعملون بلا تكلفة وأكثر من 50 دورة تدريبية وورش عمل، ودعم شراء ما يقرب من 25 نظاماً مختلفاً لمعدات الضمانات. وقمنا أيضاً بتطوير ونقل العديد من تكنولوجيات الضمانات إلى شركاء دوليين، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

◀ مول برنامج الولايات المتحدة للدعم تطوير برامجيات تكنولوجيا المعلومات وتحديث الأجهزة ذات الصلة لمساعدة الوكالة على تحسين وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات لديها. وشملت هذه التحسينات تحديث النظم القديمة فضلاً عن نشر حلول جديدة.

◀ مول برنامج الولايات المتحدة للدعم جهداً يشمل عدة مختبرات لبناء نموذج أولي لمحطة التحقق الغيابي من الأسطوانات. وهذه المحطة مصممة لتوفير قياسات لمستوى تخصيب محتوى الاسطوانات، وكتلة اليورانيوم-235، وكتلة اليورانيوم الإجمالية. وقد بدأ تطوير نظام محطة التحقق الغيابي من الأسطوانات في عام 2015، وشُحن نموذج أولي مكتمل إلى الوكالة في خريف عام 2021. وستبدأ الوكالة بإجراء تجارب داخلية في عام 2022.

◀ يوفر برنامج الولايات المتحدة للدعم أيضاً حلولاً تجارية جاهزة للوكالة، بما في ذلك أنظمة مراقبة الجيل التالي، والكاميرات، وكاشفات إشعاع غاما المبردة كهربائياً، وأجهزة كشف نظم الرصد الغيابي.

◀ في عام 2020، خصص برنامج الولايات المتحدة للدعم 2,5 مليون يورو لدفع تكاليف الرحلات الجوية المستأجرة التي يقوم بها مفتشو الوكالة لتنفيذ الأنشطة الأساسية المتصلة بالضمانات خلال جائحة كوفيد-19. وخصص البرنامج أيضاً 800 000 يورو لمعدات الحماية المادية الطارئة لمواصلة دعم إدارة الضمانات التابعة للوكالة.

بناء القدرات في مجال اتفاقات الضمانات الثنائية والمتعددة الأطراف

- أشركت الولايات المتحدة أكثر من 100 بلد لبناء قدرات الشركاء على تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها أفضل الممارسات وحلقات العمل التدريبية بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي، وتعزيز النظم الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وإدارة الجودة، والتحليل غير المثلف، وتطوير الضوابط التنظيمية للضمانات.

◀ تعقد الولايات المتحدة عادة أكثر من 50 مشاركة سنوياً بشأن تنفيذ الضمانات لبلدان في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتركز هذه المشاركات على الامتثال لاتفاقات الضمانات الشاملة وتنفيذها بفعالية، وبروتوكولات الكميات الصغيرة المعدلة، والبروتوكولات الإضافية.

تطوير تكنولوجيا الضمانات ومفاهيمها ونهجها

- تواصل الولايات المتحدة النهوض بأحدث التطورات التكنولوجية والمفاهيم والنهج المتعلقة بالضمانات. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

◀ تطوير ونقل ما لا يقل عن خمس تكنولوجيات للضمانات سنوياً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو البلدان الشريكة لدعم تنفيذ الضمانات بفعالية وكفاءة؛ على سبيل المثال: المعايير المرجعية لشبكة مختبرات التحليل، والأساليب الجديدة لاستعراض صور كاميرات المراقبة، ومعدات الرصد الغيابي؛

◀ إعداد وثائق إرشادية للضمانات حسب التصميم للفئات العامة لمرافق دورة الوقود؛

◀ المشاركة مع الجهات المعنية من أوساط المفاعلات المتقدمة لتقييم تدابير الضمانات المحددة التي يمكن إدراجها في التصميم والنظر في استخدامها.

التعليم والتدريب في مجال الضمانات

- تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف جيل جديد من المتخصصين في الضمانات الدولية وتثقيفهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم، ليشغلوا وظائف في الولايات المتحدة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد وسعت هذه المبادرة نطاق فرص التعليم والتدريب في مجال الضمانات من خلال مجموعة متنوعة من الآليات:

◀ رعاية فرص للتدريب الداخلي المختبري والبحوث على مستوى الدراسات العليا والزمالات؛

◀ نشر كتاب عن الضمانات النووية متاح للتنزيل المجاني؛

◀ إعداد ورعاية ست دورات دراسية سنوية قصيرة عن مواضيع تتعلق بالضمانات وعدم الانتشار.

- من خلال برنامج الولايات المتحدة للدعم، تستجيب الولايات المتحدة للطلبات الرسمية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحصول على دعم عيني في شكل تدريب ودعم تدريبي. وفي يلي أمثلة عن الدعم التدريبي للبرنامج:

- ◀ عقد دورات تدريبية في المختبرات الوطنية للولايات المتحدة؛
- ◀ إرسال خبراء تابعين للولايات المتحدة متخصصين إلى فيينا لدعم الدورات التدريبية في مقر الوكالة؛
- ◀ إجراء تحليلات لاحتياجات التدريب؛
- ◀ توفير أموال للسفر لموظفي الوكالة لحضور دورات جامعية ودورات برعاية جهات تجارية؛
- ◀ تطوير أدوات تدريب جديدة؛
- ◀ توفير خبراء يعملون بلا تكلفة وموظفين فنيين مبتدئين للاندماج في قسم التدريب على الضمانات التابع للوكالة لمدد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛
- ◀ المساهمة بحوالي 13 دورة في السنة لمعالجة مجموعة واسعة من الموضوعات بدءاً من تقنيات التحليل غير المتلف ووصولاً إلى مهارات الاتصال. ولبعض الدورات تاريخ طويل؛ فعلى سبيل المثال، تلقى جميع المفتشين تقريباً الذين انضموا إلى الوكالة منذ عام 1980 تعليمات بشأن تقنيات التحليل غير المتلف في مختبر لوس ألاموس الوطني. ووضعت دورات أخرى في الآونة الأخيرة لتلبية الاحتياجات المحددة للوكالة. فعلى سبيل المثال، دعم برنامج الولايات المتحدة للدعم في عام 2017 وضع البرنامج التدريبي للكشف عن تحويل البلوتونيوم في مختبر أيداهو الوطني وتجريبه وعقد أول دورة في إطاره.

2' ضوابط التصدير

- تُعمل الولايات المتحدة نظاماً صارماً وشاملاً لمراقبة الصادرات النووية، وقد عملت لسنوات على تعزيز النظم الدولية لمراقبة الصادرات النووية ومساعدة الدول على تنفيذ متطلبات النظام.
- ترى الولايات المتحدة أن ضوابط التصدير أداة أساسية لتيسير التجارة من خلال إعطاء الثقة للموردين بأن عمليات نقل السلع والتكنولوجيا الخاضعة للرقابة ستستخدم للأغراض السلمية فقط. ولا تعيق الضوابط الفعالة للصادرات النووية إمكانية التجارة المشروعة؛ ولكنها تعزز الأمن الدولي بالمساعدة على منع انتشار الأسلحة النووية طبقاً للالتزامات معاهدة عدم الانتشار.
- تؤيد الولايات المتحدة بقوة النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية، من خلال مشاركتها النشطة في لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية منذ إنشائهما.
- تواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومات الـ 48 المشاركة في مجموعة موردي المواد النووية لتحديث المبادئ التوجيهية وقوائم المراقبة الخاصة بالمجموعة، وذلك لضمان أن تظل مجدية وفعالة في مواجهة تطور التجارة والتطورات التكنولوجية والانتشار.
- تنفذ الولايات المتحدة التزامات مجموعة موردي المواد النووية الخاصة بها في لوائح التصدير التي وضعتها الولايات المتحدة وتشمل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية وتلك المتصلة بالمجال النووي المزدوجة الاستخدام.

• أعادت الولايات المتحدة توجيه تركيز الفريق العامل للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية للتأكيد على ضوابط التصدير، واستضافت ست اجتماعات بين الدورات مخصصة لقضايا الرقابة على الصادرات خلال رئاستها للشراكة العالمية لعام 2020، بما في ذلك ضوابط تصدير الصواريخ، والضوابط الشاملة، وتمويل الانتشار، وأمن الحدود. وتدعم المملكة المتحدة هذه الأولويات الجديدة وهي ملتزمة بالحفاظ على تركيز الفريق العامل المعني بالمسائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على ضوابط التصدير خلال رئاستها للشراكة العالمية لعام 2021.

• تواصل الولايات المتحدة أيضا دعم برامج التدريب والمساعدة في مجال مراقبة الصادرات في جميع أنحاء العالم. ويضطلع برنامج وزارة الخارجية لمراقبة الصادرات وما يتصل بها من جوانب أمن الحدود بالعديد من أنشطة التوعية وبناء القدرات في جميع أنحاء العالم لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتراكم الأسلحة التقليدية المتقدمة بشكل يزعزع الاستقرار من خلال تحسين الضوابط التجارية الاستراتيجية للبلدان الشريكة. ومنذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015، أتمت وزارة الخارجية أكثر من 180 نشاطاً، بما في ذلك:

- ◀ التبرع بما تقارب قيمته 50 مليون دولار لأحدث معدات الكشف والتفتيش والاعتراض لفائدة شركائنا في البرنامج لتعزيز قدراتهم في الكشف عن الإشعاعات وحماية الحدود؛
- ◀ تدريب أكثر من 8 000 مسؤول من البلدان الشريكة على تطوير تقنيات وقدرات الإنفاذ، بما في ذلك آليات استهداف البضائع المتصلة بالانتشار والكشف عنها وتفتيشها والتخلص منها، فضلاً عن التدريب المتخصص لأجهزة مراقبة الحدود وأجهزة إنفاذ القانون، مثل تقنيات تحديد السلع الأساسية والكشف عنها واعتراضها جواً وبراً وبحراً وفي السكك الحديدية؛
- ◀ تقديم أكثر من 400 نشاط في السنة، نصفها تقريباً أنشطة تعلم عن بعد، مثل حلقات العمل المتعلقة بالمسائل القانونية والتنظيمية، والمشاورات مع الخبراء المتخصصين، والحلقات الدراسية الإقليمية لوضع أطر استراتيجية لمراقبة التجارة تتوافق مع المعايير الدولية لتنظيم التجارة ونقل السلع ذات الاستخدام المزدوج، والتكنولوجيات العسكرية والتكنولوجيات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل المدرجة في قوائم الرقابة الموضوعة في إطار نظم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، وفر برنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود ذات الصلة التدريب لموظفي إنفاذ القانون لوضع تدابير إنفاذ فعالة على الحدود لمكافحة تسريب هذه المواد والاتجار غير المشروع بها لمساعدة الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم الدولية، بما في ذلك التزاماتهم بموجب القرار 1540 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقراراته المتعلقة بالجزاءات.

◀ رعاية العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تجمع بين صناع السياسات والخبراء التقنيين لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز النظم الوطنية الاستراتيجية لمراقبة التجارة.

• تعمل وزارة الطاقة مع الشركاء على مستوى العالم لتحسين تنفيذ ضوابط التصدير لمنع تحويل السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى برامج للأسلحة النووية أو غيرها من برامج أسلحة الدمار

الشامل. وقد أشركت وزارة الطاقة أكثر من 35 بلدا في السنة للمساعدة في تعزيز تنفيذها لإجراءات مراقبة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وزارة الطاقة الدعم التقني للبرنامج الاستراتيجي لإنفاذ الرقابة على التجارة التابع لمنظمة الجمارك العالمية، الذي يوفر أدوات تدعم السلطات الجمركية في جميع أنحاء العالم لتنفيذ مهام منع الانتشار.

3' الأمن النووي

لا يزال الإرهاب النووي والإشعاعي يشكل تهديدا كبيرا للأمن العالمي، ويتطلب التزاما قويا ودائما بالعمل على الصعيد الوطني. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع الشركاء الدوليين بهدف تعزيز قدراتهم على حماية المواد الخطرة واستعادتها وإزالتها، وتحسين قدراتهم في مجال كشف أنشطة تهريب المواد النووية وتعطيلها والتصدي لها والتحقيق فيها. وتدعم هذه الجهود الأمنية إمكانية الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من خلال توفير ضمانات بحماية المواد النووية.

جهود الأمن النووي المتعددة الأطراف

- تعمل الولايات المتحدة مع مجموعة من المنظمات والمنشآت المتعددة الأطراف من أجل تحسين الأمن النووي على الصعيد العالمي، بسبل منها، على سبيل المثال لا الحصر، التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانتربول، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540، والشراكة العالمية (ولا سيما الفريق العامل الفرعي المعني بالأمن النووي والإشعاعي وفريق الأمان والأمن النوويين)، وفريق الاتصال المعني بالأمن النووي.
- تعمل الولايات المتحدة عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الأمن النووي. ومنذ عام 2015، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 124 مليون دولار لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشمل هذه المساهمات التي تقدمها الولايات المتحدة ما يلي:
 - ◀ خبراء يعملون بلا تكلفة، وموظفون فنيون مبتدئون، ومستشارون يقدمون خبرة ودعما مهمين في مجالات محددة بصفاتهم كموظفين تكميليين؛
 - ◀ خدمات استشارية (بعثات وزيارات تقنية) إلى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف إنشاء البنية التحتية اللازمة لحماية المواد النووية وغيرها من المواد المشعة من السرقة والتسريب، وحماية المنشآت النووية وعمليات نقل المواد النووية من التخريب وغيره من الأعمال الخبيثة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى؛
 - ◀ إعداد وثائق توجيهية لسلسلة الأمن النووي ونشر مفاهيم وإجراءات للتعامل بفعالية مع التهديدات النووية والإشعاعية من خلال عقد مؤتمرات دولية ودورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل؛
 - ◀ قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحوادث والاتجار غير المشروع، التي تيسر تبادل المعلومات الموثوقة فيما بين الدول المشاركة ومنظمات دولية مختارة بشأن أحداث

الاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة غير المأذون بها المتعلقة بمواد نووية وغيرها من المواد المشعة؛

◀ بعثات تقوم بها الدائرة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بلدان أخرى؛

◀ المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأعضاء في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك المعدات، وفي التدريب على تنفيذ تدابير الأمن النووي والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها في المناسبات العامة الكبرى، مثل التجمعات الرياضية أو السياسية؛

◀ التحضير للمؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية؛

◀ المؤتمر الدولي للأمن النووي لعام 2020 الذي دعت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

• منذ عام 2015، قدمت الولايات المتحدة 3,6 ملايين دولار في شكل تمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية و 1,2 مليون دولار في شكل معدات لتعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء على التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها.

◀ تشترك الولايات المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم دورات تدريبية بشأن التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها في الموانئ، وحالات الطوارئ في البحر، والمناسبات الجماهيرية الكبرى، وإدارة العواقب.

◀ تقدم الولايات المتحدة المعدات والدعم التقني لتعزيز القدرات الوطنية للتصدي لحالات الطوارئ وتأمين المناسبات الجماهيرية الكبرى مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم.

◀ توفر الولايات المتحدة خبراء تقنيين يعملون بلا تكلفة لوضع وتعزيز المعايير الدولية وأفضل الممارسات والتوجيه السياساتي للتحضير لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية والتصدي لها.

◀ ترأست الولايات المتحدة لجنة معايير التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها منذ إنشائها في عام 2015 وحتى عام 2020، إذ قادت اللجنة في تطوير وتنفيذ معايير تحسين قدرات الدول الأعضاء على التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها.

• أنشأت الولايات المتحدة فريق الاتصال المعني بالأمن النووي، وهو شبكة عالمية من كبار الخبراء مكرسة لاستدامة العمل والطموح في مجال الأمن النووي، وتمثل 48 حكومة وأربع منظمات دولية. وشاركت الولايات المتحدة في آخر اجتماع للفريق عقد في عام 2018.

• تقود الولايات المتحدة وتدعم أيضا تنفيذ أنشطة رئيسية لمواجهة التهديد الذي تشكله حياة الإرهابيين للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والتعاون الثنائي.

◀ تواصل الولايات المتحدة المشاركة في رئاسة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي شراكة متعددة الأطراف تضم 89 دولة شريكة وست جهات مراقبة رسمية ملتزمة بتعزيز القدرة العالمية على منع الإرهاب النووي والكشف عنه والتصدي له.

- عقدت المبادرة العالمية، منذ أن أنشأتها روسيا والولايات المتحدة في عام 2006، أكثر من 100 نشاط متعدد الأطراف، لا سيما في مجالات تركيز المبادرة العالمية في مجال التحليلات الجنائية النووية، وكشف حالات الطوارئ والتأهب والتصدي لها، وهي أنشطة جمعت بين خبراء تقنيين وتشغيليين وخبراء في مجال السياسات.
- بحثت هذه الأنشطة التحديات الرئيسية في مجالات الأمن النووي الصعبة أو الناشئة، وشجعت على استخدام التدريبات من أجل اختبار وتعزيز تدابير التصدي الوطنية والدولية لتهديدات الإرهاب النووي.

• استكمالاً للأنشطة المتعددة الأطراف التي تضطلع بها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، تعمل الولايات المتحدة، من خلال وزارة الخارجية ووزارة الطاقة ومكتب التحقيقات الاتحادي، على التعاون مع الدول الشريكة دبلوماسياً من أجل بناء القدرات الوطنية لمكافحة تهريب المواد النووية والإشعاعية والنهوض باعتماد ممارسات الأمن النووي على مستوى المنشآت والمنظمات وعلى المستوى الوطني.

◀ تركز الأنشطة الثنائية على وجه التحديد على زيادة القدرات على التصدي لحوادث تهريب المواد النووية أو الإشعاعية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، بما في ذلك عن طريق تعزيز الخبرة الوطنية في مجال التحليلات الجنائية النووية، وعن طريق إرساء فحص ورصد الموثوقية البشرية.

الجهود الثنائية في مجال الأمن النووي

- إن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة قيادتها للجهود المبذولة في معالجة هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية من خلال اتصالاتها الثنائية في جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز الأمن النووي.
- تتطلب اتفاقات الولايات المتحدة الثنائية بشأن التعاون النووي المدني ضماناً بأن تخضع المواد النووية المنقولة عملاً بالاتفاق، أو المستخدمة في مواد أو معدات نووية منقولة عملاً بالاتفاق، أو المنتجة باستخدام هذه المواد أو المعدات، لدرجة كافية من الأمن المادي. ولضمان أن تكون تدابير الحماية المادية بشأن المواد النووية التي تلتزم بها الولايات المتحدة ماثلة للتوصيات الواردة في منشور الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/225، أجرت الولايات المتحدة أكثر من 200 زيارة تقييم ثنائية إلى 51 بلداً منذ عام 1974.
- من أجل تعزيز الأمن النووي، عملت الولايات المتحدة على الصعيد الثنائي في الأنشطة البرنامجية التالية:

◀ ساعدت 48 بلداً إضافة إلى تايوان على إزالة أكثر من سبعة أطنان مترية من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المعرضين للخطر أو على تأكيد التخلص منها. وقد مكنت

هذه الجهود من أن يصبح ثلاثة وثلاثون بلدا وتايوان خالية من اليورانيوم العالي التخصيب (بما يعني أن المتبقي من اليورانيوم العالي التخصيب أقل من كيلوغرام واحد)؛

◀ ساعدت في خفض نسبة تخصيب 16,8 طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب عن طريق تقنية المزج، وساعدت في خفض عدد المباني والمواقع التي توجد بها مواد نووية صالحة للاستخدام في الأسلحة؛

◀ نجحت في تحويل 13 مفاعل بحوث ومنشأة لإنتاج النظائر المشعة الطبية في تسعة بلدان نحو استخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب أو التحقق من أن تلك المفاعلات مغلقة؛

◀ أجرت اتصالات ثنائية لدعم تحقيق عالمية الانضمام إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي انضمت إليه الآن 126 دولة طرفا بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (تضم اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية 163 دولة طرفا بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)؛

◀ بالإضافة إلى ذلك، أجرت الولايات المتحدة اتصالات ثنائية بشأن دعم إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تضم الآن 118 طرفا.

◀ دعمت التزام 140 بلدا باتباع مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب 123 بلدا عن التزامه بتطبيق الإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، وأعرب 44 بلدا عن التزامه بتطبيق الإرشادات التكميلية بشأن التصرف في المصادر المشعة المهمة (44 بلدا).

○ منذ بداية السنة المالية 2015 حتى نهاية السنة المالية 2020، ساعدت في تأمين 550 مبنى تضم مواد مشعة ذات أولوية عالية، ليلبلغ الإجمالي التراكمي من المباني المؤمنة 2 361 مبنى؛

○ منذ بداية السنة المالية 2015 حتى نهاية السنة المالية 2020، زُودت أكثر من 130 نقطة دخول دولية ثابتة بنظم لكشف الإشعاع، ووفرت أكثر من 125 نظاما متنقلا لكشف الإشعاع للبلدان الشريكة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة بمبلغ إجمالي قدره 75,9 مليون دولار.

◀ اتخذت خطوات لبناء قدرات وطنية لمكافحة تهريب المواد النووية، بما في ذلك زيادة جهود وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات للتحقيق في شبكات تهريب المواد النووية، وزادت من استخدام نظم كشف الإشعاع على الحدود الوطنية وداخلها، ومن قدرات التحليلات الجنائية النووية ومن التدريب القانوني في عشرين بلدا للمساعدة في ضمان إدانة المجرمين المعتقلين بتهمة تهريب هذه المواد الخطرة؛

◀ عقدت حلقات عمل في بلدان مختلفة بشأن الحماية المادية للمنشآت النووية والمواد المشعة مع التركيز على إنشاء وتعهد بنية تحتية فعالة ومستدامة لتنظيم الأمن؛

- ◀ ساعدت في تأمين 550 مبنى مدنيا تحتوي على مواد مشعة ذات أولوية عالية معرضة للخطر في 57 بلدا منذ عام 2015 وساعدت في تأمين حوالي 2 361 مبنى تحتوي على مصادر مشعة معرضة للخطر وعالية النشاط في أكثر من 100 بلد منذ بداية هذا التعاون؛
- ◀ تفاوضت مع 14 بلدا شريكا بشأن خطط عمل ثنائية مشتركة تحدد الخطوات ذات الأولوية التي سنتخذها معا لمنع أنشطة تهريب المواد النووية والمشفعة والكشف عنها والتصدي لها؛
- ◀ تعاونت لشراء أكثر من 300 مركبة وعربة سكرية لتأمين نقل المواد النووية في الولايات المتحدة، ووضع نظام أمن للنقل الآلي من أجل كفالة أمن شحنات المواد النووية؛
- ◀ زودت 28 بلدا بمعدات لكشف الإشعاع على سبيل الإعارة الطويلة الأجل للمساعدة في التصدي لحالات الطوارئ وتأمين المناسبات الجماهيرية الكبرى؛
- ◀ وفرت التدريب الدولي على برامج تخفيف حدة التهديدات الآتية من المٌطلعين الداخليين والموثوقة البشرية، من أجل التصدي لخطر إقدام عنصر خبيث من الداخل على تحويل المواد أو التكنولوجيا النووية أو الخبرات في المجال النووي؛
- ◀ عملت مع شركاء دوليين عن طريق المشاركة في تصميم أو إكمال أو تحديث العديد من مراكز التدريب بهدف توسيع قدرات التدريب على الأمن النووي في البلدان الشريكة، بما في ذلك الشبكة الدولية لمراكز دعم الأمن النووي؛
- ◀ عملت على نحو ثنائي مع 34 بلدا ومنظمة دولية بشأن أفضل الممارسات التقنية في مجال تحليلات الجنائية النووية. وقد قدمت الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، إلى البلدان الشريكة الدعم في مجال التدريب وبناء القدرات الرامية إلى تعزيز الخبرة في مجال التحليلات الجنائية النووية اللازمة للمتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم المتصلة بالاتجار بالمواد المشعة/النووية. وقد تعاونت الولايات المتحدة على نطاق واسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التدريب على منهجيات التحليلات الجنائية النووية وإعداد أدلة تنفيذ بشأنها.
- ◀ استضافت، في عام 2012، المؤتمر الدولي الأول للهيئات الرقابية للأمن النووي. وقد عزز هذا المؤتمر، الذي حضره ما يقرب من 500 مشارك من أكثر من 30 بلدا، الحوار بين الهيئات الرقابية للأمن في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام 2012، قدمت اللجنة التنظيمية النووية للولايات المتحدة دعما كبيرا للجهات النظيرة في إسبانيا والمغرب، لدى عقدهما الاجتماع الثاني والثالث للمؤتمر في عامي 2016 و 2019 على التوالي.
- ◀ تتفق، من خلال وكالة الحد من التهديدات التابعة لوزارة دفاع الولايات المتحدة، حوالي 7 ملايين دولار سنويا على برنامج الولايات المتحدة الدولي لمكافحة الانتشار النووي، وتبني قدرات الشركاء لمكافحة الانتشار في أكثر من 30 بلدا، وتكمل جهودا أخرى تبذلها حكومة الولايات المتحدة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. ويمنع برنامج الأمن النووي العالمي لوكالة الحد من التهديدات التابعة لوزارة دفاع الولايات المتحدة انتشار الأسلحة والمواد النووية من خلال تسهيل التعاون في إزالة الأسلحة والمكونات النووية الأجنبية، ودعم النقل والتخزين على نحو مأمون وآمن للمواد الإشعاعية النووية وشديدة الخطورة، وتحسين ممارسات الأمان

والأمن في المرافق النووية الأجنبية الشريكة. ومنذ عام 2015 وحتى الآن، أنفق على الأمن النووي العالمي حوالي 220 مليون دولار لتنفيذ أنشطة من قبيل ما يلي:

- إعداد وتنفيذ 15 دورة تدريبية لمكافحة تهريب الأسلحة النووية في المناهج الدراسية في مركز جورج كوزميتش الأوكراني للتدريب؛ واستكمال أعمال التجديد في مرافق التدريب التشغيلية والتكتيكية؛
- تنفيذ تحسينات الأمن المادي وعمليات المسح في موقع سيميبلاتينسك للتجارب النووية في كازاخستان؛ وتقديم 13 دورة تدريبية في مجال الأمن النووي، وإنجاز أعمال التجديد في مركز التدريب على مكافحة الأزمات التابع للحرس الوطني في كازاخستان؛
- إقامة شراكة مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وبلدان أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا لتحسين القدرات الإقليمية لمسؤولي أمن الدولة وإنفاذ القانون على وضع وتخطيط وتنفيذ عمليات تبادل المعلومات الرامية إلى إحباط محاولات الاتجار بالمواد المشعة و/أو النووية؛
- إنجاز شهادات للنقل العسكري متعدد الوسائط وإعداد دليل مفاهيمي ووضع عملية للنشر على متن السفن بالنسبة لمنشأة اليورانيوم المتنقلة التابعة لوزارة الطاقة ومنشأة البلوتونيوم المتنقلة بهدف تمكين الانتشار السريع إذا دعت الحاجة إلى استعادة مواد نووية صالحة للاستخدام في الأسلحة في غضون مهلة قصيرة.

‘4’ المناطق الخالية من الأسلحة النووية

- أيدت الولايات المتحدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية توضع وفقا للمبادئ والخطوط التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام 1999، ويمكن التحقق منها بفعالية. ونحن نقيم هذه المناطق على أساس كل حالة على حدة.
- وقعت الولايات المتحدة وصدقت على البروتوكولين الملحقين بمعاهدة تلاتيلولكو، اللذين أنشئت بموجبهما منطقة خالية من الأسلحة النووية تغطي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقعت الولايات المتحدة أيضا البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة بليندانا (أفريقيا) ومعاهدة راروتونغا (جنوب المحيط الهادئ) ومعاهدة سيميبلاتينسك (آسيا الوسطى) وتعمل على المضي قدما في عملية التصديق عليها.
- لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، إلى جانب تحقيق سلام إقليمي شامل ودائم، وهي تواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار المباشر والشامل والقائم على توافق الآراء وعلى أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب جميع دول المنطقة. وتعتقد الولايات المتحدة أن الطريقة الأكثر نجاعة لتحقيق تقدم ذي مغزى تتمثل في استكشاف دول المنطقة خطوات وتدابير عملية لبناء الثقة من شأنها بناء الثقة ومعالجة الحواجز السياسية والأمنية الإقليمية التي لا تزال تعوق التقدم صوب إنشاء هذه المنطقة.

5' مسائل الامتثال وما يتصل بذلك من مسائل وشواغل أخرى

- تلتزم الولايات المتحدة بكفالة وفاء إيران بالتزامات معاهدة عدم الانتشار والتزامات الضمانات النووية المتصلة بها؛ فامتلاك إيران لسلح نووي أمر غير مقبول. وتلتزم الولايات المتحدة بضمان ألا تحصل إيران أبدا على سلاح نووي، وهي تسعى حاليا إلى العودة إلى الامتثال المتبادل بخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها أساسا للجهود الرامية إلى معالجة الشواغل الأوسع نطاقا المتعلقة بأنشطة إيران في مجال القذائف التسيارية وأنشطتها الأخرى المزعجة للاستقرار في المنطقة.
- نحن نؤيد بقوة التحقق الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية من اتفاق الضمانات الشاملة المطلوب من إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار، ومن التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا زلنا نحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء في توفير المعلومات وإمكانية الوصول اللازمين للرد على تساؤلات الوكالة المتصلة بأربعة مواقع غير معلنة في إيران، بما يشمل ثلاثة مواقع اكتشفت الوكالة مواد نووية داخلها. وتتعلق مسائل الضمانات هذه التي لا تزال دون حل بالتزامات إيران القانونية وفقا لاتفاق الضمانات المطلوب بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهي تثير تساؤلات جدية بشأن امتثال إيران لهذه الالتزامات. ونحن ندعو إيران أيضا إلى تنفيذ أحكام بروتوكولها الإضافي المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أعلنت إيران في شباط/فبراير 2021 أنها ستتوقف عن تنفيذها.
- الولايات المتحدة ملتزمة بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من السلاح النووي بشكل كامل وهي لا تُضمّر أي نية عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدعو سياسة الولايات المتحدة إلى اتباع نهج متوازن وعملي منفتح وستبحث السبل الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إحراز تقدم ملموس يزيد من أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائنا وقواتنا المنتشرة. ولا نزال نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف الاستفزازات، والعودة إلى ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والانخراط في مفاوضات مستمرة ومكثفة مع الولايات المتحدة. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء على نحو كامل وتام بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تركز على حرمانها من الموارد التي تحتاجها لتعزيز برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.
- انضمت الولايات المتحدة إلى أطراف أخرى في معاهدة عدم الانتشار في تقديم بيانات مشتركة حول التصدي للتحدي النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام 2017 و 2018 و 2019. وقد شاركت 70 جهة في تقديم بيان عام 2019.
- تواصل الولايات المتحدة محاسبة سوريا على عدم الامتثال لاتفاقها بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المطلوب بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولالتزاماتها بالضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار نفسها، وتدعو سوريا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار والتعاون الكامل مع طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى جميع المواقع والمواد

والأشخاص المعنيين. وقد قدمت الولايات المتحدة، التي انضمت إليها 51 دولة أخرى من أطراف معاهدة عدم الانتشار، بياناً مشتركاً حول ضمانات سوريا وعدم امتثالها لمعاهدة عدم الانتشار في اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2019.

٦' قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540

- تواصل الولايات المتحدة دعم عمل اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 لتعزيز تنفيذه بالكامل. ويشمل ذلك التزامات قانونية واقعة على عاتق على جميع الدول بتنفيذ أحكام القرار المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك حصر وتأمين المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ووضع ضوابط حدودية وضوابط تصدير والحفاظ عليها فيما يخص هذه الأصناف والتكنولوجيا ذات الصلة. وعلى سبيل المثال:
- اتخذت الولايات المتحدة، على الصعيد الوطني، تدابير لتنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 1540. وفي عام 2020، قدمت الولايات المتحدة إلى لجنة القرار 1540 تقريراً عن هذه الجهود، بما في ذلك التدابير المتعلقة بعدم الانتشار النووي، وفي عام 2014، قدمت إلى اللجنة مجموعة من الممارسات الوطنية الفعالة، بما في ذلك الممارسات الرامية إلى مكافحة الانتشار النووي. وفي نهاية عام 2020، كانت مصفوفة البيانات المتعلقة بامتثال الولايات المتحدة للقرار 1540، التي تحدد هذه الممارسات بالتفصيل، من آخر ما نُشر على الموقع الشبكي للجنة المنشأة بموجب القرار 1540، كما ستُنشر فيه تقارير فريق الخبراء التابع للجنة أوائل عام 2022 في إطار الاستعراض الشامل للقرار المزمع إجراؤه بحلول منتصف عام 2022.
- على الصعيد الدولي، تدعم الولايات المتحدة النطاق الكامل للجهود التي تبذلها اللجنة لإشراك جميع الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة، وتتعاون مع ما يقرب من 50 منظمة دولية أو إقليمية بشأن تنفيذ القرار من جميع جوانبه. وقد دعمت المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لشؤون نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي إنشاء وظائف منسقين إقليميين، في أفريقيا وآسيا، في إطار القرار 1540، تضاف إلى هيكل المنسقين الذين ترعاهم كندا والاتحاد الأوروبي في منطقتي منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتضاف هذه المساهمات، إلى جانب المساهمات ذات الصلة، التي ستدعم تدريبات منسقي شؤون تنفيذ القرار 1540 في أفريقيا وآسيا، إلى النفقات الجارية التي تبلغ مئات الملايين من الدولارات في جهود المساعدة الدولية التي تبذلها وزارة الخارجية للولايات المتحدة وعدة وكالات التجارة والأمن القومي الأخرى في الولايات المتحدة لأغراض تنفيذ القرار 1540.
- ساعدت المساهمات المقدمة من الولايات المتحدة (التمويل الأولي في 2011 و 2012 الذي بلغ مجموعه 4,5 ملايين دولار، و 1,5 مليون دولار أخرى في عام 2021) ومن 11 ممولاً آخر في الصندوق الاستئماني مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على دعم الأنشطة التي تعزز التنفيذ الكامل للالتزامات الدول بشأن عدم الانتشار بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 والالتزام العالمي باتفاقات عدم الانتشار النووي الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد الولايات المتحدة إجراء مشاورات منتظمة بين اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدراج مواضيع عدم الانتشار النووي في حواراتها الخاصة ببلدان معينة، ومشاركة اللجنة في

أنشطة عدم الانتشار النووي الدولية والإقليمية، مثل المناسبات المتعاقبة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تركز على مواضيع عدم الانتشار النووي ذات الصلة بقرار مجلس الأمن 1540، بما في ذلك الأمن النووي.

الفرع الثالث: الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية

1' تعزيز الاستخدامات السلمية

- تلتزم الولايات المتحدة بالتعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما يتفق مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتوسع معايير الأمان والأمن النوويين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية عن طريق ضمان التنفيذ الجيد وإيجاد فرص التعاون الدولي. وتفي الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار بطرق شتى، بما في ذلك من خلال التجارة الثنائية في المواد النووية والمساعدة التقنية في قطاع الطاقة النووية، ومن خلال المساهمات في صندوق التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ساهمت الولايات المتحدة بأموال لتمكين عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في عامي 2020 و 2021 بالشراكة مع الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار كان الغرض منها تحديد فرص التعزيز المستمر للتعاون النووي السلمي في إطار معاهدة عدم الانتشار.
- تدعم الولايات المتحدة إنتاج النظائر المشعة الطبية دون استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. وفي عام 2018، بدأت الولايات المتحدة أول إنتاج محلي لها من الموليبدنوم-99 منذ عام 1989 باستخدام تكنولوجيا النقاط النيوترونية دون استخدام اليورانيوم العالي التخصيب.
- بدأت الولايات المتحدة برنامجاً جديداً في عام 2020 تحت اسم PRO-X (تحسين مقاومة الانتشار النووي) يتمثل الغرض منه في تقليل إنتاج المواد النووية الخاصة في مفاعلات البحوث النووية الجديدة مع تحسين أداء المفاعلات.

تجارة المواد النووية والمساعدة التقنية في المجال النووية

- تدعم الولايات المتحدة الاستخدام الآمن للتكنولوجيا النووية ذات الأغراض السلمية في الخارج من خلال الترخيص بنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية وتقديم المساعدة في هذا المجال.
- منذ عام 2015، أنجزت الولايات المتحدة أكثر من 400 إجراء ترخيص وإذن دعماً لصادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ونقل المساعدات في هذا المجال التي يستفيد منها ما لا يقل عن 60 بلداً.
- لتيسير التجارة السلمية في المواد النووية وتحسين الأمن، عملت الولايات المتحدة على تبسيط عملية الترخيص لنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية وتقديم المساعدة في هذا المجال.

التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

- أبرمت الولايات المتحدة 23 اتفاقاً ثنائياً بموجب المادة 123 من قانون الطاقة الذرية للولايات المتحدة التي تضع الإطار القانوني للتعاون النووي المدني الهام مع 49 شريكاً.
- وضعت وزارة الطاقة 20 ترتيباً تعاونياً ثنائياً لدعم استخدام التطبيقات النووية السلمية على نحو مأمون وآمن. واتخذت اللجنة التنظيمية النووية أكثر من 50 ترتيباً ثنائياً لتبادل المعلومات والتعاون التقنيين. ويوجد المزيد من الشراكات في طور الإنشاء.
- تعتبر الولايات المتحدة الجمع بين اتفاق الضمانات الشاملة وبين البروتوكول الإضافي المعياري الدولي الفعلي للضمانات، وهي تشجع بنشاط جميع الموردين والمتلقين على أن تجعل اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي شرطاً للصادرات النووية.
- أعلنت الولايات المتحدة، في عام 2011، عن توافر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي عبارة عن احتياطي يبلغ حوالي 230 طناً مترياً من اليورانيوم المنخفض التخصيب المستمد من مزج 17,4 طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب باليورانيوم المنخفض التخصيب الذي أعلن بأنه يمثل فائضاً عن احتياجات الدفاع ويحول إلى إمدادات احتياطية من الوقود. وإمدادات الوقود الأمريكية المضمونة متاحة للمتلقين المحليين أو لأي من الجهات الشريكة للولايات المتحدة من خلال مورد في الولايات المتحدة في مجال التعاون النووي للأغراض السلمية، في حال تعذرت تلبية حاجتها من السوق التجارية بسبب اختلال شديد أو غير متوقع.
- ساهمت الولايات المتحدة بما يقرب من 50 مليون دولار قدمتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل دعم إنشاء مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة في كازاخستان لإعطاء الدول الأعضاء ضمانات بتوافر إمدادات موثوقة من الوقود للمفاعلات النووية السلمية. وقد أصبح مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة جاهزاً للعمل في عام 2019. وفي ذلك الوقت، كان إجمالي أموال الجهات المانحة المتبقية يبلغ 73 مليون يورو، منها 32 مليون يورو متأتية من مساهمات الولايات المتحدة. وفي حين ستستخدم 6 ملايين يورو من أموال الولايات المتحدة المتبقية لدعم عمليات مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب، أعادت الولايات المتحدة تخصيص بقية هذه الأموال لأنشطة أخرى ذات أولوية من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل الاستخدامات السلمية والضمانات والأمن. وفي مثال آخر على التزام الولايات المتحدة بتوسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تجري إعادة تخصيص مبلغ 10 ملايين يورو لأنشطة الاستخدامات السلمية التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الأنشطة في إطار برنامج العمل من أجل علاج السرطان ومشاريع التعاون التقني التي يديرها الاتفاق التعاوني الإقليمي الإفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين والاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، تجري إعادة تخصيص 16 مليون يورو للأنشطة المتصلة بالضمانات والأمن النووي والإشعاعي.
- في عام 2019، اتخذت الولايات المتحدة مبادرة دبلوماسية جديدة، هي مذكرة التفاهم بشأن التعاون النووي. وهذه صكوك دبلوماسية ترسي الأساس لعلاقات استراتيجية أوسع بين حكومة الولايات

المتحدة ونظيراتها الأجنبية، وتطور علاقات أقوى بين الولايات المتحدة والخبراء النوويين والقطاع النووي والباحثين في المجال النووي في البلدان الشريكة، وتقدم دعماً رفيع المستوى للقطاع النووي المدني في الولايات المتحدة ولأهداف عدم الانتشار النووي. وقد وقعت الولايات المتحدة خمس مذكرات تفاهم بشأن التعاون النووي مع كل من بلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وغانا.

بناء القدرات

- تسعى شراكة وزارة الخارجية للحد من التهديدات النووية إلى تعزيز تأصيل ثقافة الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن النووي في المؤسسات التقنية النووية للبلدان الشريكة. وخلال عام 2021، عملت الشراكة الرامية إلى الحد من التهديدات النووية مع 18 بلداً شريكاً في جميع أنحاء العالم، وهي تواصل العمل مع دول مختارة هي بصدد إدارة مرافق بحوث ومحطات نووية أو بحث إنشائها. ولذلك الغرض، قامت الشراكة بما يلي:
 - ◀ مساعدة المؤسسات الشريكة على تطوير برامج الموثوقية وتعهداتها (أي برامج الموثوقية البشرية، والملاءمة للخدمة، وما إلى ذلك) من أجل التخفيف من التهديدات الداخلية المحتملة في المرافق النووية؛
 - ◀ توفير التدريب للخبراء التقنيين النوويين بهدف تعزيز الثقافة الأمنية وإظهارها على أنها مكون حيوي من مكونات التطبيقات والعمليات النووية؛
 - ◀ تمكين الشركاء من إضفاء الطابع المؤسسي على التدريبات في مجال الأمن النووي من خلال مبادرات تدريب المدربين، بما يشمل دورات للتطوير المهني وتطوير المناهج الأكاديمية.
- تقدم وزارة الخارجية دعماً لبناء القدرات بما يتفق مع النهج القائم على مراحل الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للبلدان الجديدة التي وضعت برامج في مجال الطاقة النووية والدول الأخرى التي قد تفكر في تشغيل مفاعل جديد في إطار برنامج البنية التحتية الأساسية للاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المفاعلات الصغيرة المكونة من وحدات، وهي مبادرة رئاسية أعلن عنها البيت الأبيض في مؤتمر قمة القادة المعني بالمناخ في نيسان/أبريل 2021. ويوفر هذا البرنامج للبلدان الشريكة بناء القدرات في مجال الأمن والأمان النوويين، وتطوير الضوابط التنظيمية، وتنمية مهارات القوى العاملة، وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، واختيار تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة المكونة من وحدات، وتحديد المواقع، والتمويل وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة من أجل دعم نشر تلك المفاعلات والمفاعلات المتقدمة الأخرى بطريقة تعزز أعلى معايير عدم الانتشار والأمن والأمان في المجال النووي.
- تعمل وزارة الطاقة مع أكثر من 100 بلد لتعزيز تنفيذ اتفاقات الضمانات بفعالية وكفاءة، وتتعاون مع العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لتعزيز فعالية الضوابط التنظيمية، بما في ذلك تعزيز إمكانية الاستفادة من مشاريع وبرامج الاستخدامات السلمية والرقابة عليها.
- من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، وعلى الصعيد الثنائي، تدعم الولايات المتحدة جهود البلدان التي تنظر في استخدام الطاقة النووية لبناء البنى التحتية الوطنية اللازمة لتحقيق أعلى معايير الأمن والأمان وعدم الانتشار.

- ساهمت اللجنة التنظيمية النووية، إدراكاً منها لأهمية وجود سلطة تنظيمية قوية ومستقلة، بدعم مالي وعيني كبير لمساعدة البلدان الشريكة في بناء القدرات التنظيمية للبرامج الحالية أو الموسعة أو الجديدة الخاصة بالرقابة على المواد النووية والمشعة. وباستخدام النهج الثنائية والمتعددة الأطراف، قدمت اللجنة التنظيمية النووية دعماً حاسماً لأكثر من 130 بلداً في بناء القدرات في مجال الأمان والأمن النوويين. ويشمل هذا الدعم، في المتوسط، أكثر من 250 تبادلًا تقنياً ثنائياً أو متعدد الأطراف في السنة، بما في ذلك التبادلات الافتراضية أثناء جائحة كوفيد-19.
- تؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تمويل وتنفيذ أعمال تجديد مختبرات التطبيقات النووية التابعة لها بهدف بناء قدرات حاسمة في المستقبل البعيد في مجالات الاستخدامات السلمية التي تشمل الصحة والإنتاجية الزراعية وسلامة الأغذية والبيئة. ومنذ عام 2015، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 25 مليون دولار لهذا المشروع وعملت مع الدول الأعضاء في الوكالة لجمع أموال إضافية من أجل استكمال أعمال التجديد.

2' تقديم المساعدة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى دولها الأعضاء

برنامج التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية

- منذ عام 2015، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 200 مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم التعاون التقني والبرامج الترويجية. ويشمل هذا المبلغ ما يلي:
 - ◀ أكثر من 165 مليون دولار من التبرعات لدعم صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتخلف مشاريع التعاون التقني أثراً إنسانياً إيجابياً في البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية في مجالات الصحة البشرية والزراعة والأمن الغذائي، والهيدرولوجيا النظائرية وإدارة المياه، والبيئة وتغير المناخ، والبنية التحتية للطاقة النووية والاستدامة. وتدعم مساهمة الولايات المتحدة في صندوق التعاون التقني، التي تُقدم بشكل متواصل منذ عقود، على أساس جماعي، نفس أنواع المشاريع التي تدعمها مساهماتها الانفرادية في إطار مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية، على النحو الموضح أدناه.
 - ◀ تبرعات بمبلغ يتجاوز 27 مليون دولار لدعم التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى المشاريع الممولة من خلال صندوق التعاون التقني. ويشمل ذلك الدعم العيني والنقدي الموجه إلى التدريب والخبرة التقنية والزمالات والخبراء الذين يعملون بلا تكلفة. وفي عام 2021، على سبيل المثال، شارك أكثر من 1 700 خبير من الولايات المتحدة في أكثر من 700 مناسبة من مناسبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (مثل الاجتماعات التقنية، وحلقات العمل/الدورات التدريبية، وبعثات الخبراء، والمؤتمرات والندوات الدولية)، وكانت مشاركة حوالي 93 في المائة منهم عن بعد. واستضاف مختبر أرغون الوطني خمس دورات تدريبية افتراضية للوكالة، حضرها 138 مشاركاً من 54 بلداً للتعرف على مواضيع الاستخدامات السلمية من خلال محاضرات مباشرة ومسجلة مسبقاً قدمها أكثر من 36 متحدثاً من الولايات المتحدة من 16 مؤسسة، إلى جانب مناقشات تفاعلية، والتكليف بمهام لإجراء دراسات حالات فردية. وقد جرى إلحاق ثلاثة زملاء من

الوكالة يمثلون ثلاثة بلدان بثلاث مؤسسات مضيئة في الولايات المتحدة أكملوا فيها التدريب في مجالات مختلفة من الاستخدامات السلمية.

ساهمت الولايات المتحدة، ما بين عامي 2015 و 2020، بتبرعات تجاوزت 50 مليون دولار في مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وقد وفرت مساهمات الولايات المتحدة ومساهمات غيرها من الجهات الدولية المانحة مرونة وموارد إضافية للوكالة من أجل دعم مشاريع ذات أولوية عالية لدول أعضاء في الوكالة والتصدي للتحديات غير المتوقعة، وأحياناً في غضون مهلة قصيرة. وفي عام 2020، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ إضافي قدره 50 مليون دولار للسنوات الخمس المقبلة (2021-2025). وقد استفادت أكثر من 150 دولة عضواً في الوكالة من هذا البرنامج من خلال أكثر من 296 من المشاريع المنجزة والمشاريع الموجودة قيد التنفيذ. وساهمت الولايات المتحدة، بشكل فردي أو بالشراكة مع جهات مانحة أخرى للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، من خلال الدعم المالي الذي تقدمه المبادرة، في أنشطة الوكالة في مجال المساعدة التقنية، والتي تشمل ما يلي:

- تنفيذ أساليب تحديد واقتفاء أثر التلوث النفطي والبلاستيكي في المياه البحرية؛
- بناء القدرة على كشف الآثار الضارة للسموم الطحلبية المؤذية على سلامة الأغذية البحرية في البلدان في أنحاء العالم وقياس حجمها والتقليل منها؛
- مواصلة تقديم الدعم لمركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو من أجل تعزيز الإجراءات العالمية لمكافحة تحمض المحيطات؛
- مواصلة إنشاء منطقة مستدامة خالية من ذباب تسي تسي في منطقة نيايس في السنغال من أجل تخفيف عبء داء المتقيبات وزيادة الإنتاجية الغذائية والزراعية؛
- تحسين القدرات المخبرية البيطرية في آسيا ومواصلة دعم المختبرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل التشخيص السريع والمحدد للأمراض الحيوانية المصدر العابرة للحدود؛
- تعزيز القدرات المخبرية في جميع أنحاء العالم لكفالة سلامة الأغذية والحد من الخطر الذي تشكله الآفات والتلوث على الموارد الزراعية؛
- تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم عن طريق زيادة إنتاج المحاصيل وخصوبة التربة باستخدام التقنيات النووية؛
- تقييم وتعزيز القدرات الوطنية على اكتشاف السرطان وعلاجه، بما في ذلك قدرات العلاج الإشعاعي، في أكثر من 30 بلداً في جميع أنحاء العالم؛
- النهوض بالتعليم والتدريب في مجال الطب النووي، علاوة على تطبيق التقنيات النووية لتحسين علاج المرضى الذين يعانون من أمراض القلب والسرطان؛

- تطوير إدارة متعددة التخصصات لعلاج سرطان عنق الرحم لدعم صحة المرأة؛
- تنفيذ تقنية تعقيم الحشرات للسيطرة على البعوض الناقل لفيروس زيكا؛
- تعزيز القدرات الوطنية للتصدي لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية في أفريقيا؛
- دراسة الأثر المحتمل للانبعاثات المشعة في أعقاب حادثة محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الكهرباء؛
- تحسين الرقابة على المصادر المشعة في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تعزيز قياس الجرعات البيولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛
- تعزيز التنمية المستدامة لموارد اليورانيوم في أفريقيا؛
- تطوير البنية التحتية للطاقة النووية، بما في ذلك بناء قدرات الموارد البشرية والإطار القانوني والتنظيمي، في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم؛
- توفير لوازم اختبار تشخيص مرض كوفيد-19 لأكثر مشروع حتى الآن من مشاريع الوكالة المتعلقة بالتعاون التقني.

3' الأمان النووي والمسؤولية النووية المدنية

- أبرمت اللجنة التنظيمية النووية أكثر من 40 ترتيباً ثنائياً لتبادل المعلومات والتعاون التقنيين.
- في أوائل عام 2015، اعتمدت الولايات المتحدة والأطراف الأخرى في اتفاقية الأمان النووي إعلان فيينا بشأن السلامة النووية، مؤكدة التزامها بالالتزامات القانونية بموجب اتفاقية الأمان النووي وبتنفيذ مبادئ السلامة والدروس المستفادة الناشئة عن زلزال توهوكو العظيم لعام 2011، والتسونامي وحادثة محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الكهرباء.
- شاركت الولايات المتحدة مشاركة واسعة النطاق في قضايا الأمان النووي داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنتديات الدولية، بما في ذلك لجنة الوكالة المعنية بمعايير الأمان ولجانها الفرعية.
- شجعت الولايات المتحدة بنشاط اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لتشكيل نظاماً عالمياً للمسؤولية النووية وحثت البلدان الأخرى على الانضمام إليها. ودخلت اتفاقية التعويض التكميلي حيز النفاذ في 15 نيسان/أبريل 2015.
- تعمل الولايات المتحدة عن كثب مع مجموعة الدول السبع والمفوضية الأوروبية لدعم أوكرانيا في إعادة موقع مفاعل الوحدة 4 المتضرر في محطة تشيرنوبيل إلى حالة ومأمونة ومستقرة بيئياً. وتسعى الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مانح على الصعيد الثنائي لصندوق الغطاء الوافي لتشيرنوبيل التابع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، إلى وضع حد لهذه المسألة التاريخية.
- بغية تعزيز الأمان النووي في أكثر من 60 دولة من الدول الأعضاء في الوكالة وعلى الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم، قدمت الولايات المتحدة للوكالة مساهمات منتظمة من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل الأمان النووي، بما في ذلك لخطوة عمل الأمان النووي.

- تواصل الولايات المتحدة المساهمة بالتمويل والأفراد لمساعدة الشبكة الآسيوية للأمان النووي، ومنتدى الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا، والمنتدى الإيبيري - الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي، والشبكة العربية للهيئات المعنية بتنظيم الشؤون النووية من أجل وضع بنية تحتية وقدرات مستدامة للأمان النووي في البلدان التي تنفذ برامج محلية للطاقة النووية المدنية.
-